مفاوضات تسوية أزمة سد النهضة
المخاطر المحتملة .. ومسارات التحرك المصرى

د. أيمن السيد شبانة(*)

مقدمة:

تأتى المصلحة المائية المصرية على رأس أولويات المصالح الوطنية للدولة المصرية. وبمعيار كثافة المصلحة، يمكن القول باطمئنان إنها تمثل مصلحة "مصيرية"، ترتبط بوجود الدولة المصرية والشعب المصرى، بقاء وعدماً. ولما كان إنشاء سد النهضة الإثيوبى يشكل تهديداً آنياً ومباشراً لحاضر ومستقبل الدولة، فقد حرصت مصر على التفاوض مع إثيوبيا، بمشاركة السودان، لإيجاد مخرج لهذه الأزمة.

جرت المفاوضات على مراحل ثلاث. أولها تشكيل "لجنة فنية ثلاثية"، تضم خبراء من مصر وإثيوبيا السودان، بمشاركة خبراء دوليين، مروراً بتشكيل "لجنة وطنية"، لوضع خارطة طريق للمفاوضات، وصولاً إلى إعلان مبادئ سد النهضة، والذى اعتبره الكثيرون دفعة قوية للمسار التفاوضى. لكن شيئاً من ذلك لم يحدث، بعدما تعثرت المفاوضات غير مرة، وبات واضحاً المسعى الإثيوبى لفرض مشروع السد على مصر كأمر واقع، بالاستمرار فى الإنشاءات قبل الانتهاء من الدراسات الفنية اللازمة.[1]

وعلى ذلك ثارت الشكوك حول جدوى المفاوضات، ومدى إمكانية الاعتماد عليها فى تسوية أزمة السد، التى زادت خطورتها فى ظل إلحاح عنصر الوقت، وندرة وتضارب المعلومات المتوفرة عن السد، من حيث التمويل ومعدلات الأمان، ونظام التشغيل وغيرها، والمخاوف المرتبطة بالآثار السلبية للسد على حصة مصر المائية، وإنتاجها من الطاقة، وعلى خططها للتوسع الزراعى والعمرانى.

(*) مدرس العلوم السياسية - معهد البحوث والدراسات الأفريقية - جامعة القاهرة .

(1) يأتى ذلك مخالفاً للمادة 17 من اتفاقية الأمم المتحدة لاستخدام المجارى المائية فى غير الأغراض الملاحية للعام 1997، والتى تلزم الدولة صاحبة المشروع بالتشاور مع شركائها فى المجرى المائى، أو بالدخول فى تفاوض مباشر، بحسن نيه، والامتناع خلال فترة التشاور عن الاستمرار فى تنفيذ المشروع حتى يتم الوصول إلى حل.

وهنا تتجسد المشكلة الأساسية لهذه الدراسة فى أنه بالرغم من توافق أطراف الأزمة على آلية التفاوض كمخرج لتسويتها، على أساس احترام المصالح المتبادلة، لكن كان هناك تناقض بين (المقدمات) التى انطلقت منها المفاوضات، و(النتائج) التى آلت إليها فعلياً، مما أدى لتعقدها وإطالة أمدها، وألقى بظلال من الشك حول إمكانية الاعتماد عليها وحدها كآلية للتسوية، الأمر الذى يوجب على مصر التحرك العاجل على مسارات موازية أخرى للحفاظ على مصالحها المائية، بعدما أصبح الوقت فى غير صالحها.

ولعل حل هذه الإشكالية يقتضى الإجابة على عدد من التساؤلات التى تتعلق بالأوضاع فى الدول المعنية بالأزمة قبيل حدوثها، وكيفية إدارتها للمفاوضات، والبيئة الإقليمية والدولية التى أحاطت بالمفاوضات، والمخاطر المحتملة لجمود المسار التفاوضى، وكيفية تطوير أسلوب الإدارة المصرية للأزمة، وذلك عبر مسارات موازية، تستثمر مواطن الضعف لدى إثيوبيا، والمعطيات المرتبطة بالبيئة الإقليمية والدولية، بما يصون المصالح المصرية، ويضمن استمرار التعاون بين دول حوض النيل.

وللإجابة على تلك التساؤلات ينطلق الباحث من افتراضين أساسين هما:

1. إن رغبة إثيوبيا فى الهيمنة الإقليمية، ووجود بيئة دولية وإقليمية داعمة لها يمثل العقبة الأكبر فى طريق المفاوضات.
2. إن المسار التفاوضى بوتيرته الراهنة لن يسهم فى الوصول إلى تسوية عادلة لأزمة سد النهضة، مما يفرض على مصر التحرك على مسارات متوازية للضغط على إثيوبيا، بغية الاستجابة للمطالب المصرية.

وفى سعيه للتحقق من صحة هذين الافتراضين، استفاد الباحث من مقولات (نظريات التفاوض) فى العلاقات الدولية، والتى تستهدف دراسة وتناول الأبعاد والمحددات التى يمكن من خلالها صياغة السياسات وإدارة العلاقات بين الدول، وحسم المواقف الصراعية، عبر الوصول إلى قرارات توفيقية أو حلول وسط لتلك المواقف فى صيغة تسويات سياسية. وعلى ذلك يقسم الباحث دراسته إلى المحاور ستة محاور أساسية هى:

أولاً- اندلاع أزمة سد النهضة.

ثانياً- مراحل إجراء المفاوضات:

ثالثاً- أساليب إدارة المفاوضات.

رابعاً- بيئة المفاوضات الإقليمية والدولية.

خامساً- مخاطر تجمد المسار التفاوضى.

سادساً- المسارات الموزاية لمواجهة الأزمة.

خاتمة

أولاً- اندلاع أزمة سد النهضة:

لم تجد إثيوبيا أفضل من ورقة المياه لاستخدامها كأداة للضغط لخدمة مصالحها الوطنية، حيث يخترق أراضيها اثنى عشر حوضاً مائياً. وتقدر مواردها المائية بنحو122 مليار م^3 سنوياً، بخلاف مواردها من المياه الجوفية. وهو ما يجعلها من أغنى دول حوض النيل بالمياه.[1]

يأتى ذلك فى الوقت الذى تستخدم إثيوبيا فيه معظم مواردها المائية فى توليد الطاقة الكهربائية، بينما تعتمد الزراعة فيها بنسبة كبيرة على الأمطار، حيث لا تزيد نسبة الزراعة المروية فيها عن 2% تقريباً.[2] لذا فإن المقارنة بين الموارد والاحتياجات المائية الإثيوبية يكشف أنها لا تعانى من تاريخيا من مشكلات مائية حقيقية. بل إنها بمقدورها استخدام مواردها المائية كأداة للضغط بهدف خدمة مصالحها الوطنية، وإسداء الخدمات لحلفائها أيضاً.

فى هذا السياق، أعلنت إثيوبيا فى فبراير2011 عن تدشين سد جديد على النيل الأزرق، لإنتاج الكهرباء بطاقة 5,250 جيجا وات، بما يجعله الأكبر أفريقيا والعاشر عالمياً.[3] وقد بدأ العمل بالسد فعلياً فى أبريل 2011، بعدما أسندت الإنشاءات الخرسانية لشركة إيطالية هى "سالينى أمبريجيلو"، Slini Impregilo، بالأمر المباشر دون الإفصاح عن مواصفات السد[4] مع إسناد توريد التوربيات والمولدات الكهربائية إلى شركة ألستوم Alstom الفرنسية. ليصبح السد االخامس عشر فى البلاد. ويعرض الجدول رقم (1) لقائمة السدود الحالية بإثيوبيا.

([1]) أميرة محمد عبد الحليم، "المياه ومتطلبات التنمية فى دول منابع النيل"، **السياسة الدولية**، ع 181، يوليو2010. ص ص 80-81.

([2]) Assefa Regassa Geleta, " Food Isecurity: A Real Theat to the Oromo People " , **The Journal of Oromo Studies**, Vol.14, No.2, July 2007, PP.75-76.

([3]) يقع سد النهضة على النيل الأزرق، على بعد 980 كم من العاصمة أديس أبابا، وذلك فى مدينة " قوبا"، بإقليم بنى شنقول- قمز Benishangul -Gumaz ، على بعد يقدر ب 20 إلى 40 كم من الحدود السودانية.

([4]) د. ضياء الدين القوصى، " معادلة مراوغة: دوافع إثيوبيا لبناء السدود على نهر النيل"، **السياسة الدولية**، ع191، يناير2013، ص67.

الجدول رقم (1)

سلسلة السدود الإثيوبية

م	السد	النهر	القدرة الكهربائية	السنة
1	أكاكي (Akaki)	أكاكي	6 ميجاوات	1932
2	تس أباى1 (Tis Abay 1)	النيل	11.5	1953
3	كوكا (Koka)	أواش	42.3	1960
4	أواش 2 (Awash)	أواش	32	1966
5	أواش 3 (Awash)	أواش	32	1971
6	فينشا (Fincha)	فنشا	100	1973
7	ميلكا (Melka)	ويكينا	153	1989
8	سور (Sor)	–	5	1990
9	تس أباى2 (Tis Abay 2)	النيل	75	2001
10	جيب 1 (Gibe 1)	أومو	184	2004
11	تيكيزى (Tekeze)	تيكيزى	310	2009
12	جيب 2 (Gibe 2)	أومو	420	2009
13	تانا بيلس (Tana Beles)	بليزا	435	2010
14	جيب 3 (Gibe 3)	أومو	1870	2013
15	النهضة (Renaissance)	النيل	5250	قيد الإنشاء

Source: Ethiopian Embassy in Belgium, "Hydroelectric Dam Development in Ethiopia", **The Ethiopian Messenger,** July 2016.

جاء إنشاء سد النهضة فى توقيت يموج بالأحداث المتلاحقة سواء على مستوى العلاقات بين دول حوض النيل، خاصة الدول المعنية بالأزمة (مصر وإثيوبيا والسودان)، أو على مستوى التطورات الداخلية فى تلك الدول.

فعلى مستوى العلاقات الإقليمية، جاء الإعلان عن السد عقب تعثر مفاوضات التوقيع على الإطار المؤسسى لمبادرة حوض النيل، ثم توقيع اتفاقية عنتيبى الإطارية فى 14 مايو 2010، وهى الاتفاقية التى تسعى لإعادة ترتيب الأوضاع فى حوض النيل على خلاف الاتفاقات والقواعد السابقة، وتمنح أطرافها الحق الكامل فى تحقيق الأمن المائى، دون الإشارة إلى مبدأ تضارب المصالح أو عدم الإضرار بالغير.[1] وذلك من خلال عدم الاعتراف بالحقوق التاريخية والمكتسبة لمصر والسودان،

([1]) لمزيد من التفصيلات حول مبدأ عدم إحداث الضرر لدى استخدام الأنهار الدولية المشتركة انظر: د. على إبراهيم، **قانون الأنهار والمجارى المائية الدولية فى ضوء أحدث التطورات ومشروع لجنة القانون الدولى النهائى** (القاهرة: دار النهضة العربية، 1997) ص ص 572-573.

وتجاوز مبدأ الإخطار المسبق لدى تنفيذ المشروعات المائية، والأخذ بقاعدة الأغلبية – وليس الإجماع– لدى اتخاذ القرارات.[1]

أدى ذلك لحدوث استقطاب حاد فى المواقف بين دول منابع النيل، وعلى رأسها إثيوبيا، ودولتى المصب " مصر والسودان". وكان إيذاناً بتغير " معادلات القوى بحوض النيل"، بعدما فقدت مصر جل تأثيرها المتعلق بتحديد مستوى وفلسفة التعاون بين دول الحوض، لصالح دول المنابع، وذلك إثر تدخل الدول المانحة بثقلها فى إطار مبادرة حوض النيل.[2]

وبالنسبة للتطورات الداخلية، فقد تزامنت أزمة سد النهضة مع دخول مصر فى مرحلة استثنائية فى تاريخها باندلاع ثورة الخامس والعشرين من يناير 2011، وإسقاط نظام الرئيس مبارك، وما تلى ذلك من إسناد السطة إلى مجلس عسكرى لتسيير الأعمال، ريثما يتم التوافق على إصدار دستور جديد، وتكوين نظام سياسى يدير شئون البلاد. بالإضافة إلى تنامى الجدل بين القوى السياسية حول طبيعة وآليات إدارة عملية الانتقال السياسى.[3]

شهدت السودان أيضا تحولين فى غاية اهمية. أولهما هو انفصال جنوب السودان، وإعلانها كدولة مستقلة رسمياً فى يوليو 2011، حيث بدا واضحاً منذ البداية نزوعها إلى دول المنابع الأفريقية على حساب التواصل مع العرب، خاصة السودان ومصر. والآخر هو تحول السودان تدريجياً بعيداً عن الموقف المصرى، ليصبح أكثر ميلاً للجانب الإثيوبى، حيث أعلنت السودان أنها لن توقع على اتفاق عنتيبى. لكنها أكدت عدم ممانعتها فى إنشاء سد النهصة.[4]

أما إثيوبيا، فهى تعانى تاريخياً من تداعيات الانقسام الإثنى على التماسك القومى والإقليمى، وهو الأمر الذى ازداد تفاقما باندلاع الثورات العربية عام 2011، التى قامت ضد نظم سياسية قابعة فى السلطة لمدد طويلة تتراوح بين العشرين والأربعين عاماً، وهو ما ينطبق على نظام ملس زيناوى، القابع فى السلطة منذ 1991، والذى اعتمد على القروض والمنح الخارجية، محققاً معدلات للنمو

([1]) د. زكى البحيرى، **مصر ومشكلة مياه النيل: أزمة سد النهضة** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1، 2016) ص 401– 410.

([2]) د. أيمن عبد الوهاب، " سد النهضة وفشل المحادثات.. التداعيات والآفاق"، فى: د. كرم الصاوى باز، **المياه والطاقة فى دول حوض النيل: إمكانات التكامل والتنمية** (القاهرة: مركز الدراسات السودانية، جامعة القاهرة، 2015) ص286.

([3]) لمزيد من التفصيلات حول التطورات الداخلية عقب ثورة يناير 2011 انظر: د. محمد عبد القادر، **ثورة 25 يناير 2011 وأثرها على الأمن القومى المصرى**، رسالة دكتوراه، القاهرة: أكاديمية ناصر العسكرية العليا، 2016.

([4])Salman Mohamed Ahmed Salman, " Why It Is a Must for Sudan to Join Entebbe Agreement on Nile , **Sudan Vision**, 25 Oct. 2014.

الاقتصادى لم يستفد منها معظم قطاعات الشعب، بسبب عدم عدالة التوزيع، والتمييز ضد القوميات الإثيوبية.[1]

لذا انتقلت رياح التغيير التى هبت على الشرق الأوسط إلى أديس أبابا، فتعالت مطالبات المعارضة الإثيوبية بإسقاط نظام زيناوى، داعية لاحتشاد الشباب والمجتمع المدنى لتنظيم ما أسموه "يوم الغضب" ضد النظام، أسوة بيوم الغضب فى مصر والدول العربية. وبالفعل احتشد الآلاف بميدان "ميكسل" بأديس أبابا، للمطالبة برحيل النظام، فى ذكرى العيد الوطنى فى 28 مايو 2011.[2]

لكن القبضة الحديدية للنظام الإثيوبى، وتشرذم المعارضة، والدعم الغربى منح الفرصة للنظام الإثيوبى للبقاء والاستمرار، وهو ما دفع زيناوى لتدشين مشروع سد النهضة، لتحقيق أهداف عديدة منها زيادة إنتاج الطاقة، وتخفيض حدة الفقر فى البلاد، وتعزيز مكانتها الإقليمية، وتحويل الرأى العام الإثيوبى من مواجهة النظام السياسى إلى الاحتشاد خلفه فى مواجهة إقليمية محتملة مع مصر.

يعنى ذلك أن إثيوبيا اختارت توقيتاً مثالياً لإنشاء السد، مستغلة انشغال مصر بتحولاتها السياسية بعد يناير 2011، ومستفيدة فى ذلك من المناخ الدولى الساعى إلى مواصلة الضغوط على الدولة المصرية عبر ورقة المياه. وهو ما يتعارض ومقتضيات مبدأ حسن الجوار وحسن النية فى إنفاذ الالتزامات الدولية، والذى يقضى بعدم استغلال الاضطرابات الداخلية بالدول للإضرار بحقوقها ومكتسابها القانونية.[3]

<u>ثانياً- مراحل إجراء المفاوضات:</u>

المفاوضات هى عملية جوهرها المساومة، تستهدف تسوية المنازعات الدولية، عبر تبادل وجهات النظر حول الموضوع محل التفاوض، للوصول إلى قواعد مقبولة من أطرافها، يستند إليها فى التوزيع النسبى للمزايا والمنافع وكذا للأعباء والمخاطر فيما بينها. لكن وصول المفاوضين إلى نقاط اتفاق معينة بشأن النزاع لا يعد ملزماً لهم إلا بعد التوقيع عليه كتابة، ثم التصديق حسب النظام الدستورى لكل طرف.[4]

([1]) ومثال ذلك تأكيد الحكومة الإثيوبية بأنها حققت معدلاً للنمو يبلغ 8%، وأنها بصدد الانتقال إلى مصاف الدول متوسطة الدخل بحلول عام 2025. انظر:
Yared Gebremeden, "Saudi Arabia showing huge investment interest in Ethiopia ", **The Ethiopian Herald**, 17 January 2017.

([2]) أيمن شبانة، " المسارات المتوازية: كيف تدير مصر أزمة سد النهضة مع إثيوبيا"، **المركز الإقليمى للدراسات الاستراتيجية**، القاهرة، فبراير 2014.

([3]) د. مساعد عبد العاطى، **مبادئ القانون الدولى الحاكمة لإنشاء السدود على الأنهار الدولية: دراسة تطبيقية على سد النهضة الإثيوبى** (القاهرة: دار النيل للنشر والطباعة والتوزيع، ط1، 2016) ص 208.

([4]) **المرجع السابق**، ص ص 152-153.

ونظراً لأهمية دور المفاوضات فى تسوية المنازعات، فقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً بعنوان " مبادئ توجيهية للمفاوضات الدولية "، يتضمن المبادئ اللازم توافرها لضمان نجاح المفاوضات وأهمها: إجراء المفاوضات وفقاً للقانون الدولى، المساواة فى السيادة بين الدول المتفاوضة، وعدم جواز التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى، وحسن النية، وتوفير مناخ بناء خلال المفاوضات، والامتناع عن أى تصرف قد يقوض المفاوضات، وإشراك الدول التى تؤثر المسائل محل التفاوض على مصالحها المباشرة فى المفاوضات، والتركيز عل الأهداف الرئيسية للمفاوضات، وأن تبذل الدول كافة الجهود لضمان الوصول إلى تسوية عادلة مقبولة فى حال وصول المفاوضات إلى طريق مسدود.[1]

وبالتطبيق على أزمة سد النهضة، نجد أن المسار التفاوضى لتسويتها بدأ بشكل مباشر بين أطرافها، بدون وسطاء آخرين. انطلاقاً من رؤية مصرية تعتمد على الحقوق التاريخة المكتسبة، مع تنمية موارد النهر بشكل يلبى احتياجات الجميع. بما يعنى عدم معارضتها للتنمية بإثيوبيا، بشرط إيجاد صيغة توازنيه، تسمح بإنشاء السد مع صيانة الحقوق والمصالح المصرية.[2] فى المقابل كانت الرؤية الإثيوبية تستند إلى تصور مطلق للسيادة الوطنية، ومفهوم مختلف للتنمية لا يرتبط بالتعاون مع مصر بشكل أساسى.[3] وقد تركزت نقاط الخلاف الأساسية فى ثلاث محاور هى: السعة التخزينية للسد (حجم بحيرة التخزين)، وعدد سنوات التخزين، وآلية تشغيل السد.

<u>1- المرحلة الأولى:</u>

بدأت هى المرحلة مع دعوة إثيوبيا لتكوين لجنة فنية عرفت باسم "اللجنة الثلاثية"، يشارك فيها خبيران من كل من مصر والسودان وإثيوبيا، بالإضافة لأربعة خبراء أجانب من انجلترا وفرنسا وألمانيا وجنوب أفريقيا، وذلك لدراسة مواصفات السد، وجدواه، وآثاره الجانبية.[4]

استهلت اللجنة عملها فى مايو2012، فعقدت سبعة اجتماعات، أصدرت بعدها تقريراً فى مايو2013 [1]، وهو التقرير الذى استبقته إثيوبيا بتحويل مجرى النيل الأزرق، تمهيداً لإنشاء جسم

([1]) الأمم المتحدة: الجمعية العامة، **القرار101/53: مبادئ توجيهية للمفاوضات الدولية**، 8 ديسمبر 1998.

([2]) وافقت مصر عام 2003 على إنشاء كل من سد تانا بليز على النيل الأزرق، وسد تيكيزى على نهر عطبرة عام 2005، بعدما تبين ضعف آثارهما السلبية على المصالح المصرية. كما أكد الرئيس عبد الفتاح السيسى على ذات المعنى فى كلمته أمام البرلمان الإثيوبى فى مارس2015.

([3]) د. أيمن السيد عبد الوهاب، " مأزق التفاوض ومتطلبات الاستراتيجية المصرية "، فى د. أيمن السيد عبد الوهاب (محرر)، **الأمن المائى فى حوض النيل: إشكاليات التنمية والاستقرار** (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجة، ط1، 2011) ص297.

([4]) Goitom Gebreluel , " Ethiopia's Grand Renaissance Dam: Ending Africa's Oldest Geopolitical Rivalry ? ", **Washington Quarterly** (Washington DC. : Elliott School of International Affairs , Summer 2014. PP.25-37.

السد، دون الانتظار لتقييم نتائج التقرير، التى سارعت إثيوبيا بتفسيرها لمصحتها، مما أدى إلى توتر العلاقات بين مصر وإثيوبيا.[2]

2- المرحلة الثانية:

مع تولى الرئيس السيسى رئاسة مصر، تم إحياء المسار التفاوضى بلقاء جمع الرئيس المصرى ورئيس الوزراء الإثيوبى هيلاميريام ديسالين فى مالابو عاصمة غينيا الاستوائية، وذلك على هامش قمة الاتحاد الأفريقى فى يونيو2014. وقد أسفر ذلك عن إصدار بيان من نقاط سبع، تضمن التزام إثيوبيا بالقانون الدولى، واحترام مبادئ الحوار والتعاون، وعدم الإضرار، واحترام حق إثيوبيا فى التنمية، واستئناف المفاوضات بين الجانبين.

أعقب ذلك اجتماع فى الخرطوم فى أغسطس2014، تم خلاله الاتفاق بين إثيوبيا ومصر والسودان على تشكيل (لجنة وطنية)، تضم أربعة خبراء لكل دولة، يقومون بترشيح اثنى عشر مكتباً استشارياً (أربعة مكاتب لكل دولة)، يتم تصفيتهم إلى مكتبين، وذلك لإجراء دراستين بشأن الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للسد، على أن يتم إنجازهما خلال ستة أشهر، أى بحلول مارس 2015. وفى حال الخلاف بشأن نتائج الدراسات، تختار الدول الثلاث خبيراً دولياً واحداً للفصل بينهم.

3- المرحلة الثالثة:

كان البطء فى تنفيذ خارطة الطريق دافعاً لمؤسسة الرئاسة المصرية صوب الإلقاء بثقلها خلف المفاوضات. وتجلى ذلك فى توقيع "إعلان مبادئ سد النهضة" بالخرطوم فى 23 مارس 2015. والذى أقر فيه أطراف الصراع بأهمية التعاون المائى، على أساس حسن النوايا، والمنفعة المشتركة، والاستخدام المنصف والمناسب للمياه، وعدم التسبب في ضرر ذى شأن، والتنمية والتكامل الإقليمى، وبناء الثقة، وتبادل المعلومات، وضمان أمان السد، والتنسيق فيما يتعلق بالملء الأول للسد وإدارته، واحترام نتائج الدراسات المزمع إجرائها بشأن الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للسد، والتسوية السلمية للمنازعات.[3]

([1]) انتقدت اللجنة فى تقريرها عدم تقديم إثيوبيا لمعظم المعلومات والدراسات اللازمة لتقييم جدوى السد، مؤكدة الحاجة لإجراء دراسات أكثر عمقا بشأن ضمانات الأمان بجسم السد، مع ضرورة إعادة النظر فى الدراسات المتعلقة بطريقة التحكم فى تدفق المياه بالمجرى الملاحى والبحيرات الخاصة بالتخزين، وإعادة تقييم تصميم بوابات التحكم فى المياه، ودراسة حالة الضغط عى جسم السد، خاصة وقت الفيضان. وانتهت اللجنة إلى أن الدراسات المقدمة من جانب إثيوبيا لا تكفى للاعتماد عليها للبدء فى بناء السد. انظر: د. مساعد عبد العاطى شتيوى، **م.س.ذ**، ص ص 225-229.

([2]) تعتبر هذه اللجنة من قبيل لجان التحقيق الدولية، التى تعد توصياتها غير ملزمة لأطرافها، إلا إذا وافقوا صراحة على القبول بها. لكن يبقى دور تلك اللجان مهماً فى كشف وتحديد معالم النزاع محل الخلاف.

([3]) د. مساعد عبد العاطى شتيوى، **م.س.ذ**، ص ص 223-224.

استناداً لإعلان المبادئ، جرت عدة جولات تفاوضية حتى أغسطس 2015، لكنها لم تسهم فى حدوث أى اختراق نوعى باتجاه تسوية الأزمة، خاصة بعد انسحاب المكتب الاستشارى الهولندى Deltares، الذى اختير مع المكتب الفرنسى BRLI لإجراء الدراسات الفنية، وهو ما كان إيذاناً بتجمد المسار التفاوضى والعودة لنقطة البداية. لذا تم ترشيح مكتب فرنسى هو Artelia، لتولى المهمة بدلاً من المكتب الهولندى المنسحب، ليستمر المسار التفاوضى مجددا.

ثالثاً- أساليب إدارة المفاوضات:

1- الإدارة الإثيوبية للمفاوضات:

مع تدشين مشروع سد النهضة، تبنى ملس زيناوى رئيس الوزراء الإثيوبى السابق " خطاباً شعبوياً"، استهدف حشد التأييد الداخلى والخارجى للمشروع. لذا تحركت إثيوبيا على ثلاثة محاور هى:

أ- تبشير الشعب الإثيوبى بالرخاء المرتبط بإنشاء السد، على صعيد توفير الكهرباء والمياه النقية، وتنمية القطاعين الزراعى والصناعى، وزيادة معدلات النمو الاقتصادى.[1]

ب-تأجيج المشاعر القومية، بتقديم المشروع باعتباره حلماً قومياً، مع إثارة المشاعر المعادية لمصر، وتحميلها أوزار تدنى مستوى معيشة الإثيوبيين، والإعلان عن انتهاء عهد التحكم المصرى فى إدارة نهر النيل. وهو ما يتسق مع نهج الجبهة الديموقراطية الثورية لشعوب إثيوبيا، التى تحكم البلاد منذ 1991.[2]

ت-تسويق المشروع باعتباره مشروعاً إقليمياً عابراً للحدود، يستهدف تنمية حوض النيل على مستوى إدارة الموارد المائية وإنتاج الطاقة، وذلك بزيادة كفاءة السدود بمصر والسودان[3]، وإنشاء "مجمع إقليمى للطاقة"، يضم دول الجوار مثل جيبوتى والصومال واليمن وغيرها، التى ستحصل على الكهرباء بأسعار تنافسية.[4]

([1]) يتسق ذلك مع سعى نظام زيناوى للحفاظ على تماسك الدولة، حيث صاغ النظام أجندة وطنية للتنمية تجمع بين التنمية الزراعية وتحديث الصناعة، وذلك بعنوان " التصنيع بقيادة التنمية الزراعية". انظر: د. محمد عبد اللطيف، " الدولة التنموية فى إثيوبيا"، **مجلة الشئون الأفريقية** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، المجلد الرابع، ع 14، أبريل 2016) ص21.

([2]) تتكون الجبهة الثورية من " ائتلاف حزبى"، تهيمن عليه قيادات تنتمى لجماعتى تيجراى والأمهرة. وتتبنى الجبهة نظرياً نهجاً يدعم مفهوم "الديموقراطية الثورية"، أو "الديموقراطية الشعبية"، التى تسعى لحشد وتعبئة القوى الاجتماعية وتنظيمها والتنسيق بين مطالبها، بما يتيح للجميع الفرصة للمشاركة فى عملية صنع القرار.

([3])Ethiopian PM Meles Zenawi, **Speech at the Confrece fo Hydropower for Sustainable Developmet**, 2011, PP.1-2.

([4])Ethiopian PM Meles Zenawi, **Speech on Launching the Grand Ethiopian Renaissance Dam (GERD) project**, 2 April 2011.

وعلى ذلك، اعتزمت إثيوبيا تنفيذ السد، والتعامل مع نهر النيل، استناداً لنظرية "هارمون"، التى تؤمن بالسيادة المطلقة للدولة على الأجزاء التى تقع فى أراضيها من الأنهار الدولية، والتى تعد من النظريات البالية فى القانون الدولى.[1]

هنا رفضت إثيوبيا الاعتراف بحقوق مصر المائية التاريخية والمكتسبة، بموجب معاهدتى 1929، و1959. وتنصلت من معاهدة 15 مايو1902، التى وقعها الإمبراطور منليك الثانى (ولم تكن الحبشة آنذاك مستعمرة) مع بريطانيا (نيابة عن مصر والسودان)، بحجة عدم التصديق عليها [2]، بالرغم من اعتراف إثيوبيا بصحتها، بموجب المذاكرات المتبادلة بينها وبين السودان، خلال تسوية نزاعهما الحدودى عام 1972، وكذا عند تعيين حدودها مع إريتريا عام 1993. بالإضافة لعدم اعتراض إثيوبيا على المعاهدة أمام لجنة تعيين الحدود بينها وبين إريتريا عام 2002.[3]

انعكس ذلك على إدارة إثيوبيا للمفاوضات. إذ تمسكت بامتلاك زمام المبادرة، متبعة منهجاً متكاملاً ينطلق من فلسفة "المعادلات الصفرية"، وذلك بإطالة أمد المفاوضات، وإنجاز السد، قبل صدور أى دراسات تلزمها بما لا ترغب فيه. لذا فقد مزج المفاوض الإثيوبى بين الأساليب الآتية:

<u>أ- التضليل والمراوغة:</u>

عمدت أديس أبابا إلى تضليل المفاوض المصرى من زوايا عديدة. فأعلنت عن أسماء مختلفة للمشروع، بداية بسد الحدود، وهو الاسم الأصلى للمشروع، مروراً بمشروع اكس (Project-X)، ثم سد الألفية، وأخيراً سد النهضة الإثيوبي الكبير Grand Ethiopian Renaissance Dam.[4]

روجت إثيوبيا أيضاً لمشروعات مائية يتم إنشائها بالتوازى مع سد النهضة. وأهمها إنشاء سدين جديدين هما على روافد نهر السوباط، وهما سد بارو، وسد بربر، وذلك لإرباك أى محاولة

([1]) تنسب هذه النظرية إلى جدسون هارمون Judson Harmon، المدعى العام الأمريكى، الذى صاغها فى ديسمبر1895، لتكون أساسا لحل الخلاف الأمريكى- المكسيكى حول مياه نهر ريوجراند، الذى ينبع من مرتفعات سان جون فى جنوب غربى ولاية كلورادو الأمريكية، وتتبع كل روافده من الولايات المتحدة، بينما يصب فى خليج المكسيك.

([2]) تنص المادة الثانية من هذه الاتفاقية على التزام ملك ملوك الحبشة بعدة إقامة أى أعمال على النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو نهر السوباط يكون من شأنها التأثير على انسياب المياه إلى النيل، إلا بعد الاتفاق مع بريطانيا، الممثلة آنذاك لمصر والسودان.

([3]) د. إبراهيم نصر الدين "أزمة مياه النيل"، **مجلة الشئون الأفريقية** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، المجلد الأول، ع1، يناير 2013) ص179.

([4]) د. عباس شراقى، " سد النهضة الإثيوبى: اعتبارات التنمية والسياسة"، **المجلة المصرية لدرسات حوض النيل** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، المجلد الأول، ع1، يوليو2013) ص ص 13-14.

مصرية لجمع المعلومات بشأن سد النهضة، خاصة أن كل اسم من الأسماء التى أطلقت عليه كان يحمل دلالات سياسية مختلفة، ويتضمن مواصفات متباينة.[1]

وبالنسبة لمصادر تمويل السد، والتى قدرت ب 4.8 مليار دولار، قابلة للزيادة حتى 8 مليار دولار، أكدت إثيوبيا أن السد يمول ذاتياً، عبر الاكتتاب الشعبى فى سندات حكومية، بفائدة 5%، وأنه لا توجد جهات أجنبية تشارك فى التمويل، بعدما رفض بنك الاستثمار الأوروبى والبنك الدولى تمويل المشروع.[2]

ويتسق ذلك مع سياسات البنك الدولى التى تمتنع عن تمويل مشروعات السدود الكبرى على الأنهار الدولية، لعدم جدواها اقتصادياً، وإثارتها للجدل، لتجاهل شرط الإخطار المسبق، والافتقار إلى معيار التنافسية فى اختيار الشركة المنفذة، خاصة بعدما أسندت إثيوبيا الإنشاءات للشركة الإيطالية دون طرح المشروع عبر آلية المناقصة والتنافس بين الشركات الدولية.[3]

لذا دعت إثيوبيا كل من مصر والسودان للمشاركة فى التمويل، بنسبة 20 % و30% على الترتيب، بحجة أن السد سيعود بالنفع على الدولتين أيضاً.[4] لكن ذلك لم يكن سوى مناورة لمواجهة الرفض المصرى المتوقع لذلك المشروع الغامض، والإيحاء برفض مصر للتعاون مع إثيوبيا.

كانت كل الشواهد تؤكد أن التمويل الذاتى أمر غير منطقى. وهو ما أكده صندوق النقد الدولى، محذراً من مغبة تآكل الاحتياطات النقدية لإثيوبيا فى حال تحمل حكومتها لتكاليف إنشاء السد [5]، نظرا لما تعانيه من صعوبات اقتصادية، ولارتفاع التكلفة المبدئية للسد، لتصل إلى 12% من ناتجها القومى الإجمالى، والمقدر ب 43.3 مليار دولار عام 2013، واحتمال زيادة تكلفة الإنشاءات عن التكاليف المقدرة، نظراً للظروف الجيولوجية للمنطقة.[6]

([1]) يسهم إنشاء السدين الجديدين فى تخفيض حجم المياه الواردة من نهر السوباط إلى نهر النيل. وتقليل فرص إقامة مشروعات لاستقطاب الفواقد المائية فى منطقة مستنقعات مشار، التى تسعى مصر لتدشينها بهدف زيادة حصتها المائية. انظر: د. نادر نور الدين محمد، **مصر ودول منابع النيل: الحياة والمياه والسدود والصراع** (القاهرة: دار نهضة مصر، ط1، 2014) ص394.

([2]) **Ethiopia News**, " Ethiopia Launched Grand Millennium Dam Project: The Biggest in Africa" , 2 April 2011.http://www.ethiopian-news.com/

([3]) د. محمد سالمان طايع، " مشروع سد النهضة الإثيوبى من منظور هيدروبوليتيكى"، **السياسة الدولية**، ع 204، أبريل 2016، ص32.

([4])Ethiopian PM Meles Zenawi, **Speech on Launching the Grand Ethiopian Renaissance Dam (GERD) project**, 2 April 2011.

([5])William Davison, **IMF Urges Ethiopia to Slow Nile Dam Project to Protect Economy**, 14 Sep 2012. http://www.awrambatimes.com

([6]) كان نقص التمويل أيضاً سبباً أساسياً لتأجيل تنفيذ سد جليجل جيب الثالث، والذى تبلغ تكلفته زهاء 2 مليار دولار. انظر: د. محمد سالمان طايع، " مشروع سد النهضة الإثيوبى من منظور هيدروبوليتيكى"، **م.س.ذ**، ص32.

تعزز هذا الاستنتاج بصدور تقارير تؤكد مساهمة جهات خارجية عديدة فى التمويل أهمها: الحكومة الإيطالية، والبنوك الصينية التى قدمت مبلغ 1.8 مليار دولار لتمويل السد، وتدشين مشروع الربط الكهربائى بين أديس أبابا والسد [1]، بالإضافة للحكومة القطرية وبعض رجال الأعمال من دول الخليج العربى.[2] فضلاً عن قيام الحكومة الإثيوبية بإجبار مواطنيها على المساهمة فى تمويل السد، وتحويل القروض والمساعدات المخصصة لقطاع الطاقة المتجددة لصالح تمويل سد النهضة، بالمخالفة لشروط التخصيص التى حددتها الجهات المانحة.

من جهة أخرى، تعمدت إثيوبيا تضليل المجتمع الدولى باستخدامها لمصطلح " النهر العابر للحدود " Transboundary River " بدلاً من النهر الدولى International River [3]، والتأكيد على مبدأ الاستخدام المتساوى لموارد النهر، وليس الاستخدام المنصف والمعقول، رغم الفارق الكبير فى الإمكانيات المائية بينها وبين مصر.[4]

([1]) سبق للصين تمويل العديد من مشروعات السدود بحوض النيل دون الاكتراث بأثر ذلك على حقوق ومصالح دول الحوض الأخرى، ومنها سد جليجل جيب الثالث، وسد تيكيزى بإثيوبيا وسد مروى بالسودان. انظر: د. حمدى عبد الرحمن حسن، " التكالب الخطر: التدخل الدول فى حوض النيل والأمن القوم المصرى"، **السياسة الدولية**، ع191، يناير2013، ص 81. وانظر: أحمد أيمن مهيب، " سد النهضة الإثيوبى وأثره عل الأمن المائى المصرى"، **مجلة الشئون الأفريقية**، المجلد الرابع، ع 14-15، ص 216.

([2]) ومن هؤلاء رجل الأعمال السعودى- الإثيوبى محمد حسين العمودى. انظر:

Africa Time, "Ethiopia denies Qatar Funding, doesn't need permission for dam plans", 24 November 2017. http://webcache.googleusercontent.com/search?q

([3]) يقصد بمصطلح النهر العابر للحدود أنه نهر داخلى أو محلى بالأساس. وبالتالى فهو يخضع للسيادة المطلقة للدولة التى ينبع منها. وأن كونه قد تجاوز حدود تلك الدولة لا يحد من سلطتها المطلقة عليه. وقد ورد هذا المصطلح ضمن خطاب ملس زيناوى خلال المؤتمر الخاص بدور الطاقة المائية فى تحقيق التنمية المستدامة. انظر:

Ethiopian PM Meles Zenawi, **Speech at the Confrece fo Hydropower for Sustainable Developmet**, 2011, PP.1-2. See Also:

Joel Okundi Obengo, " Hydropolitics of the Nile: The case of Ethiopia and Egypt ", **African Security Review** (Pretoria: Institute for Security Studies, January 2016).

([4]) يعنى الاستخدام المنصف والمعقول توزيع المياه على أساس المساواة فى الحقوق وليس الحصص، بعد أخذ كل العوامل ذات الصة فى الاعتبار، ومقارنة الفوائد المتحققة نتيجة للاستخدام مع الأضرار التى قد تلحق بالدول الأخرى. انظر:

Richard Pasily, " Adversaries into Partners: International water Law and the Equitable Sharing of Downstream Benefits", **Melbourne Journal of International Law** (Melbourne: University of Melbourne: Melbourne Law School, Vol.3, 2002) P.283.

ب- التدرج فى الإفصاح عن مواصفات السد:

أفصحت إثيوبيا عن مواصفات السد بشكل متدرج. فأعلنت أنه يستهدف إنتاج الكهرباء، وليس تخزين المياه. وتحدثت عن سعة تخزينية لبحيرة السد تبلغ 14 مليار م3، مروراً ب 67 مليارم3، ثم ارتفعت بحجم التخزين ليبلغ 74 مليار م3، دون مبرر هندسى أو اقتصادى.[1]

يعنى ذلك أن السد يستهدف تخزين المياه والتحكم فى تدفقها مستقبلاً، وليس مجرد تحقيق الاكتفاء الذاتى من الكهرباء. فكفاءة توليد الكهرباء من السد لا تزيد على 33% فقط، بينما يبلغ متوسط كفاءة إنتاج سدود توليد الكهرباء نحو60%.[2] لذا فإن إنشاء السد بالمواصفات المذكورة آنفاً يؤكد ما ذكرته التقارير عن وجود مخطط إثيوبى لإنتاج نحو 12 ألف ميجاوات من الطاقة، عبر إنشاء نحو15 مشروعاً مائياً حتى عام 2020 [3]، مع الاستمرار فى خنق مصر مائياً، وتحجيمها كقوة إقليمية، بالتعاون مع جهات خارجية.

إذ تخطط إثيوبيا - بعد إنجاز سد النهضة- لتدشين أربعة سدود أخرى وهى: كارادوبى، مندايا، بوكو-أوبو، كارادوبى، وذلك لتقليل الإطماء، وإطالة العمر الافتراضى لسد النهضة، وذلك بسعة تخزينية تصل إلى 200 مليار م3.[4] بما يمكنها من التحكم فى كامل إيراد النيل الأزرق، الذى يمد مصر ب 59% من إجمالى 85% توفرها الروافد الإثيوبية [5]، الأمر الذى قد يمهد إلى مطالبتها لمصر بدفع الأموال نظير الحصول على المياه.[6] انظر الخريطة رقم (1)

([1]) تعتبر بحيرة التخزين الخاصة بسد النهضة هى أكبر بحيرة صناعة فى إثيوبيا. بل إن حجم التخزين فيها يفوق حجم المياه ببحيرة تانا، والذى يبلغ 32 مليارم3 فقط. انظر:

Ethiopian PM Meles Zenawi, **Speech on Launching the Grand Ethiopian Renaissance Dam (GERD) project**, 2 April 2011.

([2]) د. نادر نور الدين محمد، " سد النهضة والاعتراضات المتبادلة بين مصر وإثيوبيا "، فى د. كرم الصاوى باز وآخرون، **المياه والطاقة فى دول حوض النيل: إمكانات التكامل والتنمية** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 2015) ص 18.

([3]) نعمة على محمد، " العلاقات السودانية الإثيوبية فى المجال الاقتصادى: فرص التعاون والتحديات"، بحث منشور ضمن أعمال مؤتمر: **علاقات السودان بدول الجوار**، جامعة أفريقيا العالمية، وجامعة الزعيم الأزهرى، الخرطوم، أكتوبر2010، ص 505. وانظر أيضاً:

African Business Central, " Ethiopia eyes extra 12,000 MW in power projects by 2020: Azeb Asnake, CEO, Ethiopian Electric Power (EEPCo) " , www.africanbusinesscentral.com/2015/06/09/

([4]) د. محمد سالمان طايع، مشروع سد النهضة الإثيوبى من منظور هيدروبوليتيكى، **م.س.ذ**، ص37.

([5]) د. محمد سالمان طايع، **الصراع الدولى على المياه: بيئة حوض النيل** (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2007) ص 92.

([6]) مازالت الأمم المتحدة ترفض مسألة بيع المياه حتى الآن. انظر: د. نادر نور الدين، مصر ودول منابع النيل ...، **م.س.ذ**، ص 388.

الخريطة رقم (1)

سد النهضة الإثيوبى والسدود المرتبطة به

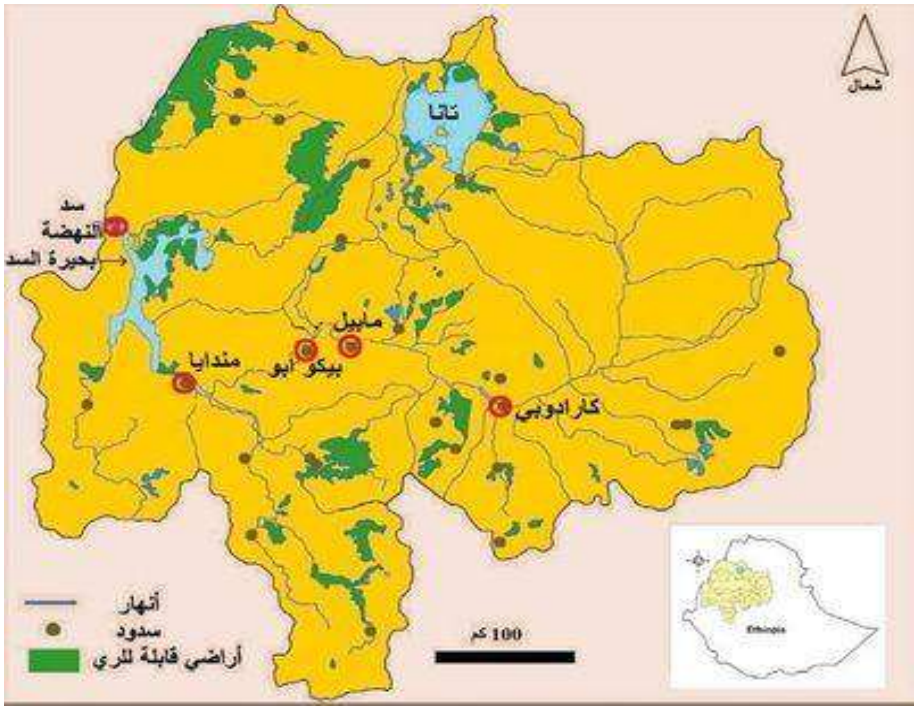

المصدر: د. نادر نور الدين، مصر ودول منابع النيل، **م.س.ذ**، ص 374.

ت- التسويف وفرض الأمر الواقع:

تعمدت إثيوبيا اتباع سياسة تفاوضية تقوم على التسويف وفرض الأمر الواقع، وذلك للتحكم فى وتيرة المفاوضات، وعدم التقيد بأى جداول زمنية. فاللجنة الفنية الثلاثية التى دعت لتكوينها لم تكن إلا جزءاً من خطة للخداع الاستراتيجى، تستهدف انتزاع موافقة مبدئية مصرية على إنشاء السد، كمشروع قيد الإنشاء الفعلى، وليس كمشروع مزمع إقامته مثلما اقترحت مصر، دونما الالتزام بإيقاف التنفيذ حتى تفرغ اللجنة من إعداد تقريرها النهائى، ودون أن يكون لتلك اللجنة الحق فى إصدار قرارات ملزمة، حيث كان رأيها استشارياً وغير ملزم لإثيوبيا، والتى استفادت من تكوين هذه اللجنة فى أمرين هما:

- الإيحاء بوجود نوع من الإخطار المسبق، وإيهام المجتمع الدولى بأن تنفيذ المشروع يجرى بالتنسيق مع مصر والسودان. وبالتالى إبراز تعنت مصر، إذا ما قاومت المشروع، أو إظهارها فى موقف المعتدى، حال إقدامها على توجيه ضربة عسكرية للسد.

- إتاحة الفرصة لإثيوبيا لكسب الوقت، والاستمرار فى الإنشاءات، بما يقلل من خيارات المفاوض المصرى. وهى الخيارات التى تراجعت بالفعل من التحفظ على مشروع السد، إلى المطالبة بالعودة للسعة التخزينية الأولى لبحيرة السد (14مليارم3)، وزيادة عدد سنوات ملء البحيرة، لتقليل الآثار السلبية المحتملة على مصر. وبالفعل، تعمدت إثيوبيا عدم تزويد اللجنة بالمعلومات والدراسات اللازمة، فامتد أجل عملها من ستة أشهر، مثلما هو مخطط إلى عامين.

تكرر الأمر مرة أخرى عندما دعت مصر لوضع التفاهمات المصرية-الإثيوبية بشأن السد فى إطار اتفاقى يضمن مصالح الدولتين. وهنا تظاهر رئيس الوزراء الإثيوبى بالموافقة، داعياً لتشكيل " لجنة قانونية"، تتولى صياغة الإطار الاتفاقى المقترح، بغية استنزاف المزيد من الوقت.[1]

ث- توزيع الأدوار بين التشدد والتهدئة:

اتبعت إثيوبيا سياسة توزيع الأدوار بين مسئوليها، بالمزاوجة بين التشدد والتهدئة، حيث دأب الإثيوبيون على إصدار التصريحات، ثم نفيها أو إصدار عكسها، وذلك لإضفاء الغموض على حقيقة الموقف الإثيوبى خلال الأزمة، وتشتيت ذهن المفاوض المصرى واستنزاف جهده.

استهلت إثيوبيا تدشين السد بتصرحات متشددة إزاء مصر، لوضع مفاوضيها فى موضع الدفاع. فأكدت أن التصور المصرى بشأن استخدام مياه النيل يعكس سياسة أحادية لا تبالى بالآخرين.[2] واتهم ملس زيناوى مصر باتباع "سياسة أنانية" تحرم الإثيوبيين من حقهم فى التنمية، وذلك بالاستئثار بالحصة المائية الأكبر بين دول حوض النيل، بينما لا تحصل إثيوبيا إلا على 3% فقط من المياه الجارية فى أنهارها.[3] كما اتهمها بدعم المعارضة الإثيوبية، خاصة تنظيمات الأورومو[4]، وتحريض إريتريا على التصعيد ضد إثيوبيا، وإفساد العلاقات بين بلاده والدول العربية.

([1]) جاء ذلك خلال اللقاء الذى جرى بين الرئيس السيسى ورئيس الوزراء الإثيوبى على هامش القمة الأفريقية الرابعة والعشرين بأديس أبابا فى يناير 2015.

([2]) لمزيد من التفصيلات بشأن الرؤية الإثيوبية للتصور المصرى لإدارة الموارد المائية فى حوض النيل انظر: وزارة الإعلام الإثيوبية، **وثيقة الشئون الخارجية والأمن الوطنى: السياسة والاستراتيجية**، نوفمبر 2002.

([3]) كشف التقرير الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة فى أكتوبر 2012 عن أن الموارد الإثيوبية من المياه المتجددة تبلغ 122 مليار م3 سنوياً. يذهب منها إلى النيل عبر الروافد الإثيوبية نحو 71 مليار. وبالتالى يتبقى لإثيوبيا 51 مليار م3 من مياه الأنهار، انظر: د. نادر نور الدين، مصر ودول منابع النيل...، **م.س.ذ**، ص382.

([4]) الأورومو هم أحد الشعوب الكوشية التى تقطن إقليم القرن الأفريقى. وهم أكبر الجماعات الإثنية بإثيوبيا. إذ تقدر نسبتهم بنحو 40% من السكان. ويعتبر الإسلام دينهم الأساسى. وهم يعيشون على نصف مساحة الدولة تقريباً، مما يجعلهم قوة اقتصادية يعتد بها، نظراً لامتلاكهم الأرض الخصبة والثروة الحيوانية والذهب والبلاتين. لكنهم يتعرضون تاريخياً للتهميش السياسى على يد نظم الحكم المتعاقبة، التى سيطر عليها الأمهرة ثم التيجراى. انظر:
Mekuria Bulcha, "Beyond the Oromo-Ethiopian Conflict", **The Journal of Orom Studies** (Salisbury: USA, Oromo Studies Association, Vol.1, No.1, 1993) PP.8-13.

اتساقاً مع ذلك، شن الإعلام الإثيوبى هجوماً لاذعاً ضد معارضى السد. فاتهم مصر بتمويل شبكة الأنهار الدولية بغية إصدار تقارير تهاجم السياسة الإثيوبية المتعلقة بإنشاء السدود.[1] كما رفض هيلاميريام ديسالين وزير الخارجة الإثيوبى آنذاك اطلاع مصر على الدراسات المتعلقة بالسد حتى توقع على اتفاق عنتيبى. وكذا صرح السفير الإثيوبى بالقاهرة بأن إنشاء السد يعتبر عملاً سيادياً، مؤكداً أن بلاده سوف تبنى السد " شاء من شاء وأبى من أبى"، ومنكراً على مصر حق الاعتراض.[2]

لكن فى خضم هذا التشدد، أبدى زيناوى نوعاً من المرونة، معلناً رفض التصديق على اتفاق عنتيبى، حتى ينتخب المصريون رئيساً جديدا خلفا للرئيس مبارك. مع الدعوة لإنشاء اللجنة الثلاثية، والحديث عن مزايا السد بالنسبة لمصر والسودان، ودعوة الدولتين للمشاركة فى تمويل المشروع.

وبعد رحيل ملس زيناوى، اتبع رئيس الوزراء الجديد هيلاميريام ديسالين ذات الأسلوب، فأكد أنه يسير على خطى زيناوى، وأن إنشاء السد يعد خياراً استراتيجياً لا يمكن الرجوع عنه، باعتباره أمل إثيوبيا فى توليد الطاقة.

بيد أن ديسالين عاد للتهدئة مرة أخرى مع وصول الرئيس السيسى للسلطة فى مصر، فأرسل وفداً لحضور مراسم تنصيب الرئيس المصرى، واجتمع بالسيسى فى مالابو، وشارك فى المؤتمر الاقتصادى بشرم الشيخ، وسمح لوزير الرى المصرى بزيارة موقع السد فى سبتمبر2014، وذلك للمرة الأول منذ تدشين المشروع. كما وقع على اتفاق إعلان المبادئ بالخرطوم فى مارس2015.[3] وشارك فى قمة التكتلات الإقليمية الثلاثة بشرم الشيخ فى يونو2015.

([1]) نفت الشبكة هذا الاتهام، مؤكدة أنها منظمة غير حكومية محايدة، مقرها الولايات المتحدة، ولا تتلقى تمويلاً من أى جهة حكومية. انظر:

Lori Pottinger, " Rejoinder: On the construction of the Grand Renaissance Dam in Ethiopia " , **Africa Report**, 17 April 2014.www.theafricareport.com.

([2]) يأتى ذلك بينما اعترضت إثيوبيا على إنشاء السد العالى بمصر، حيث وزعت حكومتها مذكرة فى سبتمبر1957 على البعثات الدبلوماسية الأجنبية بالقاهرة، تؤكد احتفاظها بحقها فى اتخاذ كل الإجراءات المتعلقة بحماية مواردها المائية، وأن كمية المياه المتاحة للآخرين يجب أن تتوقف على مدى حاجتها – باعتبارها المالك الأصلى للمياه– لمقابلة احتياجات سكانها واقتصادها، مشيرة إلى أنه بعد استيفاء احتياجاتها الوطنية، فإنها ستساهم من خلال مواردها الطبيعية فى رفاه سكان جاراتها الشقيقة على ضفاف النيل.

([3]) تعتبر إعلانات المبادئ فى القانون الدولى بمثابة اتفاقات تتضمن خطوطاً توجيهية تنظم التعاون بين الدول الموقعة عليها. وهنا يفترض أن يكون الإعلان الخاص بسد النهضة هو المرجعية القانونة الأساسية الحاكمة لإنشاء وتشغيل وإدارة السد، رغم ما تردد بشأن إمكانة تنصل إثيوبيا منه، عندما نص الإعلان على " احترام" الموقعين عليه وليس " الالتزام" بما ستخلص إليه نتائج الدراسات الفنية. انظر: د. مساعد عبد العاطى، **م.س.ذ**، ص 239.

لكن على التوازى، رفض ديسالين تزويد مصر بالدراسات الخاصة بالسد المكمل " Suddle Dam" لسد النهضة، حيث أرجأ ذلك حتى سبتمبر 2014، رافضاً كافة المقترحات المصرية لإيقاف العمل بالسد، أو تعديل تصميمه، بزيادة عدد الفتحات فى جسمه، أو اللجوء إلى الآليات القانونة لتسوية الأزمة.

كما تمسك وزير الخارجية تواضرس أدهانوم أمام البرلمان الإثيوبى بإنهاء مشروع السد فى موعده المحدد سلفا، مؤكداً أن اتفاق إعلان المبادئ أعطى بلاده حقها السيادى فى استخدام مياه النيل، لتحقيق التنمية لصالح الشعب الإثيوبى للمرة الأولى. كما عاد الإعلام الإثيوبى إلى شن الحملات ضد مصر، واتهامها بدعم تضاهرات الأورومو فى نوفمبر 2016.

ج- الاستغراق فى التفصيلات الفنية:

حرص المفاوض الإثيوبى على إغراق المفاوض المصرى فى تفصيلات فنية، ومسائل فرعية، دون السعى للتوافق بشأن النقاط الخلافية الأساسية. مع رفض التوقيع على أى التزامات محددة تتعلق بالحقوق المائية المصرية. وتجنب الخوض فى الجوانب القانونية المنظمة للانتفاع بموارد النيل. واستمر هذا النهج خلال جميع مراحل التفاوض. وتجلى أكثر مع تشكيل اللجنة الوطنية وتوقيع اتفاق إعلان المبادئ.

ففى إطار اللجنة الوطنية، اتسم التحرك الإثيوبى بقدر جلى من البطء، بما يتناقض مع الأهمية المصيرية للقضية. إذ عقدت اللجنة اجتماعها الأول فى سبتمبر 2014 بأديس أبابا، للاتفاق بشأن معايير اختيار المكاتب الاستشارية. لكن المكتب الذى وقع عليه الاختيار لم يتحدد إلا بنهاية ديسمبر 2015. وبالتالى تأجل موعد إنجاز الدراستين المقترحتين.[1] ورغم ذلك تمسكت إثيوبيا بعدم إيقاف الأعمال الإنشائية حتى صدور نتائج الدراسات، بدعوى التزامها بتعاقدات مع الشركة المنفذة، والشركات التى ستوزع الكهرباء التى سينتجها السد.

تكرر الأمر فى إطار اتفاق إعلان المبادئ، إذ استمر التركيز الإثيوبى على التفصيلات الفنية، وتأجيل جولات التفاوض، بذرائع تتعلق متذرعة بمشكلاتها وانشغالاتها الداخلية. ومثال ذلك انشغالها بتشكيل حكومة ائتلافية، ليتم تأجيل جولة التفاوض التى تقرر إجرائها فى 4 أكتوبر 2015، بموجب الاتفاق بين الرئيس المصرى ورئيس الوزراء الإثيوبى على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة فى سبتمبر 2015، وبالرغم من زيارة البابا تواضرس الثانى لإثيوبيا.

يرجح ذلك سعى إثيوبيا لتمرير سد النهضة بذات الأسلوب الذى اتبعته مسبقاً مع الصومال وكينيا. ففى الحالة الأولى أدى إنشاء السدود بالمرتفعات الإثيوبية إلى جفاف شديد لمنابع نهر

([1]) استغرق الأمر أكثر من عام وثلاثة أشهر لتحديد معايير اختيار المكاتب الاستشارية، وإجراءات التعاقد معها، والجهة القانونية التى سوف تتولى هذا الأمر، واللغة التى ستصدر بها الدراسات .. الخ.

شبيلى، وزيادة ملوحة المياه فيه، وتهديد حياة الصوماليين.[1] وفى الحالة الثانية استدرجت إثيوبيا الحكومة الكينية للموافقة على إنشاء ثلاثة سدود على رافد جليجل جيب Gilgile Gibe، المتفرع عن نهر أومو، بعدما سبقها وعود بالرخاء المشترك. فأنشأت السد الأول عام 2000، واستمرت فى مخططها حتى أنجزت السد الثالث فى ديسمبر 2016 [2]، لينخفض منسوب المياه ببحيرة توركانا، مما أدى لتشرد مئات الآلاف من مواطنى إثيوبيا وكينيا على السواء، بالإضافة للعديد من الأضرار البيئية الأخرى.[3]

2- الإدارة المصرية للمفاوضات:

بالرغم من أن مشروع سد النهضة لم يظهر على السطح بشكل مفاجئ، وأن إثيوبيا سعت لطرحه فى عهد مبارك. لكن لم تكن هناك إجراءات استباقية مصرية لحماية الأمن المائى بشكل قاطع. لذا واجهت الدولة المصرية أزمة حقيقية بإعادة طرح المشروع عام 2011.[4]

سارع المجلس العسكرى الحاكم بمصر آنذاك بإيفاد وفد شعبى إلى إثيوبيا، حيث إلتقى الوفد، الذى خلا من المتخصصين، رئيس الوزراء ملس زيناوى، والذى حرص بدوره على طمأنة المصريين بشأن جدوى السد، دون إلزام بلاده بأى التزامات محددة، طارحاً ورقة (اللجنة الثلاثية).

بدا واضحاً انشغال مصر بترتيب أوضاعها الداخلية عقب ثورة يناير 2011. لذا خاض مفاوضوها المفاوضات فى مناخ من الشك ونقص المعلومات. فظلوا فى موضع الدفاع ورد الفعل فى معظم مراحل التفاوض. وكان الأداء التكتيكى، وبطء التحرك، وتداخل الاختصاصات، هو العنوان العام للإدارة المصرية للأزمة.

استندت فلسفة المفاوض المصرى فى البداية على إمكانية تسوية الخلافات بشكل تعاونى، لتحقيق التنمية المشتركة. وبمرور الوقت والتقدم فى الإعمال الإنشائية بالمشروع. تحول التركيز المصرى صوب إرجاء الملء الأول للسد لحين إعداد الدراسات الفنية النهائية. وفيما يلى أهم سمات التحرك المصرى على المسار التفاوضى:

أ- التركيز على مخاطبة الرأى العام الداخلى:

ركزت مصر على الداخل فى التعامل مع الأزمة، فاتجهت للتصعيد الإعلامي، وتوجيه الاتهامات لإثيوبيا، بعدما أصبح السد مادة خصبة لأدوات الإعلام، التى تناولته غالباً بشكل غير علمى

([1]) محمود عيسى فارح، " هل حبست إثيوبيا نهر شبيلى؟ "، **مركز مقديشيو للبحوث والدراسات**، 10 أبريل 2016.

([2]) **African Business Central**, "Ethiopia Opens Massive Gibe 3 Hydroelectric Dam on Omo River ", 19 December 2016. www.africanbusinesscentral.

([3]) د. نادر نور الدين، مصر ودول منابع النيل...، **م.س.ذ**، ص ص 350-353.

([4]) رفض مبارك المشروع بشكل قاطع، مهدداً بإمكانية توجيه ضربة عسكرية للسد فى حال إصرار إثيوبيا على إقامته.

وغير مهنى، وفقاً للولاءات السياسية المختلفة [1]، حيث روجت معظم الآراء لوجود مؤامرة إثيوبية ضد مصر، تدعمها الولايات المتحدة وإسرائيل، وذلك لإنشاء السد، وتحقيق مكاسب سياسية، بصرف النظر عن احتياجات إثيوبيا من الطاقة والمياه.[2]

وحتى بعد صدور تقرير اللجنة الثلاثية فى مايو 2013، والذى أكدت مؤشراته الأولية التأثيرات السلبية للسد على المصالح المصرية، فإن مصر لم تتحرك لتدويل الأزمة. واستمر ذلك رغم تواتر المؤشرات التى تنبئ بتعثر المسار التفاوضى بعد توقيع اتفاق إعلان المبادئ.

فى المقابل، ركزت إثيوبيا على الترويج لمشروعها على النطاق العالمى، مستثمرة أدوار الجاليات الإثيوبية بالخارج، بالتأكيد على الحاجة الماسة لإنشاء السد، بزعم أن 83% من الشعب الإثيوبى يعيش بلا تغطية كهربائية، وأن السد سيوفر "الطاقة النظيفة"، بدلاً من الاعتماد على الأساليب البدائية، مثل حرق الأخشاب، وهو أمر ترحب به المنظمات العالمية المعنة بالبيئة والتغير المناخى.[3]

<u>ب- استغلال الأزمة لتحقيق مكاسب سياسية ضيقة:</u>

يرى البعض أن أزمة سد النهضة كانت محوراً للاستغلال السياسى من جانب القوى السياسية المصرية، التى استغلت الأزمة لتحقيق مكاسب سياسية ضيقة، حيث اتهم البعض نظام الإخوان المسلمين ب" توظيف الأزمة" لخدمة المصالح السياسية الضيقة لحزب الحرية والعدالة فى مواجهة المعارضة السياسية قبل تظاهرات 30 يونيو 2013.

ومرد ذلك أن النظام لم يعلن التفصيلات الواردة تقرير اللجنة الثلاثية، تجنباً لإثارة الرأى العام المصرى. كما جاء اجتماع الرئيس الأسبق د. محمد مرسى مع قيادات الأحزاب الموالية لنظامه، والمتحالفة معه، فى غيبة المتخصصين، ليشهد الاجتماع سقطات كارثية، تم بثها مباشرة عبر التلفاز ومواقع التواصل الاجتماعى، بالمخالفة لمبدأ السرية الذى يتم الأخذ به خلال المفاوضات، حيث إن شيئاً من الغموض يكون مطلوباً لإرباك حسابات الطرف الآخر.

أثار ذلك جدلاً واسعاً بين اتجاهين. يرى أولهما أن النظام تعمد البث العلنى للاجتماع. فيما ذهب الآخر إلى أن بعض أجهزة الدولة قد تورطت فى تسريب تفصيلات الاجتماع لإحراج النظام. وبصرف النظر عن مدى صحة هذين الاتجاهين، فالمؤكد أن أزمة السد قد استخدمت كمادة ثرية للمزايدة بين القوى السياسية الداخلية، بعيداً عن المسار الأساسى للمفاوضات مع إثيوبيا.

([1]) هانئ رسلان، "عوامل متداخلة: أبعاد تفاقم أزمة المياه فى حوض النيل"، **السياسة الدولية**، ع 191، يناير 2013.

([2]) Fetsum Berhane , " Egypt gets worked-up over manufactured frenzy, Ethiopia still rejects “historical share” claim " , **Horn Affairs** , Addis Ababa , June 6, 2016.

([3]) David Michel, Report titled: "Egypt, Ethiopia Water Dispute Threatens Nations ", **United Liberation Forces of Oromiyaa** ,Washington, 26 June 2013. www.ulfo.org/index.php/.

تعزز هذا الاستنتاج مع التصعيد غير المبرر من جانب النظام، خاصة عندما صرح د. محمد مرسى قائلاً: "إذا نقصت مياه النيل، فدماؤنا هى البديل"، وهو ما اعتبرته إثيوبيا بمثابة "إعلان حرب"، جرى استثماره بشكل جيد ، وذلك بحشد برلمانها للتصديق على اتفاق عنتيبى، واستكمال مشروع سد النهضة، باعتباره خياراً استراتيجياً.[1]

ت- تعدد جهات إدارة الأزمة:

تعددت الجهات التى تصدت لإدارة أزمة السد. فظل ملفها حائرًا بين مؤسسات الرئاسة، والأمن القومى، ومجلس الوزراء، ووزارتى الرى والخارجية وغيرها، فى ظل غياب مجلس النواب، ودون وجود المستوى اللازم من التنسيق. وحتى بعد تشكيل مجلس النواب، فإن الأزمة لم تطرح للنقاش العام بالمجلس، أو حتى داخل لجنة الشئون الأفريقية حتى تاريخ إعداد هذا البحث. ولعل ذلك هو ما يفسر حدوث أربعة أخطاء أساسية على الأقل خلال المفاوضات، وهى:

- **إن المفاوض المصرى لم يصر على إيقاف تنفيذ السد حتى يتم تقديم الدراسات الفنية الخاصة به. وكان بوسعه التمسك بذلك، بتقديم شكوى إلى مجلس الأمن الدولى والبنك الدولى.**
- **صدور بعض التصريحات الرسمية التى أضرت بالموقف التفاوضى المصرى، ومنها تصريح رئيس الوزراء المصرى الأسبق بأن سد النهضة سوف يحقق الرخاء لإثيوبيا والسودان ومصر، وذلك فى حضور وزير الرى المصرى.[2]**
- **صدور تصريحات غير رسمية، وغير محسوبة من حيث أبعادها وتوقيتها لقيادات حزبية وشخصات عامة، عندما طالب البعض بتوجيه ضربة عسكرية لإثيوبيا.[3] وحظر مرور السفن التابعة للدول الداعمة لإثيوبيا عبر قناة السويس.[4]**
- **تأخر وزارة الرى المصرية فى حسم موقفها الرسمى من بعض المقترحات التى طرحت للتغلب على الأزمة المائية، وأهمها مشروع ربط نهر النيل بنهر الكونغو، من خلال بحر الغزال. فهذا**

([1])Evgeni Klauber, "The Ethiopian Dam That's Strengthening Israel ", **Mosaic Magazine**, www.mosaicmagazine.com/picks/2016/07/26.

([2]) صدر هذا التصريح عن د. حازم الببلاوى، رئيس الوزراء المصرى، خلال اجماع اللجنة العليا لمياه النيل فى30 أكتوبر2013، وهو التصريح الذى استغلته إثيوبيا لمصلحتها خلال المفاوضات.

([3]) مالك عونى، "المراجعة الواجبة: مدخل تنموى لعلاقات مصر مع حوض النيل"، **السياسة الدولية**، ع 191، يناير2013، ص90.

([4]) ومن أصحاب هذا الرأى السيد. حمدين صباحى، زعيم ما يعرف بالتيار الشعبى فى مصر، والسفير إبراهيم يسرى، منسق حملة "لا لبيع الغاز لإسرائيل". ويستند هذا الرأى إلى مبدأ الدفاع عن النفس، باعتبار أن إنشاء السد يعد بمثابة إعلان حرب ضد مصر، بما يجيز للأخيرة إغلاق القناة فى وجه إثيوبيا وحلفائها.

المشروع، بصرف النظر عما يواجهه من تحديات فنية ومالية جسيمة[1]، فقد كان من غير المناسب طرحه علنياً خلال المفاوضات، خاصة أنه يفتقر لدراسات الجدوى اللازمة. كما أنه أوحى لإثيوبيا وغيرها بوجود بدائل أخرى يمكن لمصر الاعتماد عليها لتوفير المياه.

ث- التمسك بالمسار التفاوضى كخيار وحيد للتسوية:

اعتمدت مصر على المفاوضات كخيار وحيد لتسوية الأزمة، بالرغم من وضوح جمود هذا المسار، وعدم قدرته على تأمين مخرج إيجابى لها. أى أن المفاوض المصرى فضل العمل وفق أسلوب الإدارة "على التوالى"، منتظراً انفراج الموقف. فإذا ما وصلت الأمور لطريق مسدود، يتم اللجوء لبدائل أخرى. بينما كان من الأجدى التحرك منذ البداية عبر "مسارات متوازية"، وتقسيم الأدوار بين الجهات الرسمية والجهات غير الرسمية.

لذا ظل المفاوض المصرى كمن يجرى "محادثات ودية" وليس مفاوضات تعتمد على المساومة والضغط. وهو ما أتاح لإثيوبيا هامشاً كبيراً من حرية الحركة والأريحية خلال المفاوضات، ودفعها للتشدد ورفع سقف مطالبها، وعدم الانصياع للمقترحات التى قدمتها مصر لتعديل تصميم السد، بما يقلل آثاره السلبية المحتملة، خاصة مسألة زيادة عدد الفتحات بجسم السد من اثنتين إلى أربع، لضمان تدفق المياه بشكل أكبر إلى مصر.[2]

3- الإدارة السودانية للمفاوضات:

بالرغم من التنسيق المصرى السودانى فى إطار مبادرة حوض النيل، وعدم ممانعة مصر فى إنشاء سد مروى بالسودان، فقد اختارت السودان الإمساك بالعصا من المنتصف، مؤكدة عدم التوقيع على اتفاق عنتيبى، مع عدم الاعتراض على إنشاء السد. وهو ما يعنى أن السودان اتخذ موقف (الوسيط) فى الأزمة، بالرغم من أنها (شريك) أساسى فيها.

بمرور الوقت ازداد انحياز السودان لإثيوبيا. وتجلى ذلك فى أمرين: أولهما إعلان الرئيس البشير التأييد الصريح لإنشاء السد فى ديسمبر 2013. والثانى هو صدور تصريحات عديدة عن الخارجية السودانية تؤكد أن سد النهضة مشروع سيادى إثيوبى، يقام على أرض إثيوبية، وأنه

([1]) لمزيد من التفصيلات حول التحديات الفنية والقانونية والسياسية والمالية التى تواجه مشروع الربط بين نهرى النيل والكونغو انظر: د. عباس شراقى، "هيدرولوجية نهرى النيل والكونغو وإمكانية الربط بينهما"، فى **التقرير الاستراتيجى الأفريقى** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، الإصدار التاسع، 2013/2012) ص ص 28-34.

([2]) قدمت مصر هذا الاقتراح خلال الجولة الثانية عشرة للمفاوضات فى يناير 2016، لكن إثيوبيا رفضته، بدعوى أن التصميم القائم على وجود فتحتين بجسم السد يكفى لضمان تدفق المياه دون قيود.

سيمكن السودان من استخدام حصته المائية كاملة، والتى كان جزء منها يذهب إلى مصر على سبيل الدين.[1]

يأتى ذلك فى الوقت الذى لا تملك فيه السودان أى دراسات موثقة بشأن السد، سواء للخبراء السودانيين أو غيرهم. بل إن السودان التى احتاجت سنوات طويلة لإجراء دراسات الجدوى قبل تعليه سد الرصيروص فى يناير 2013، لم تكترث بالدراسات التى تحذر من التداعيات الكارثية لسد النهضة عليها فى حال انهياره، بفعل الحجم المفرط لتخزين المياه. وهنا يرجح أن الموقف السودانى بنى على أساس اعتبارين هما: الجدوى الاقتصادية المباشرة للسد، والمصالح السياسية.

على المستوى الاقتصادى، وضعت السودان فى اعتبارها تنامى علاقاتها التجارية بإثيوبيا [2]، وتطلعها للاستفادة من السد فى حجب أخطار الفيضان عن شرق السودان، ودعم إمكانات رى العروة الشتوية، وإطالة العمر الافتراضى لسد الرصيروص، باحتجاز كميات هائلة من الطمى، الذى تبلغ تكاليف إزالته 20 مليون دولار سنوياً، فضلاً عن سد 40% من العجز فى الطاقة الكهربائية بالسودان، حيث يعيش نصف الشعب السودانى بلا تغطيه كهربائية.[3] وبالفعل دشنت السودان وإثيوبيا خطاً للربط الكهربائى بين مدينة ميتيما الإثيوبية والقضارف السودانية فى ديسمبر 2013، وذلك بتمويل من البنك الدولى قدره 41 مليون دولار.[4]

وعلى المستوى السياسى، انحازت السودان لإثيوبيا، نظراً لدورها فى الحياة السياسية السودانية فى الوقت الراهن، ووجود القوات الإثيوبية فى أبيى منذ يونيو 2011 [5]، واستضافة أديس أبابا لمعظم جولات التفاوض بشأن (الصراع فى دار فور، والحوار الوطنى السودانى، والقضايا العالقة بين شمال وجنوب السودان، والحرب الأهلية بجنوب السودان). وقد توج التعاون بين الدولتين بتوقيع

([1]) تنطوى تصريحات غندور على مغالطات واضحة. فبنى شنقول هى فى الأساس أرض سودانية، لكنها آلت لإثيوبيا بموجب اتفاقية 1902. كما أن استفادة مصر من الحصة المائية السودانية كان يتم بموجب اتفاق بين الدولتين، فى ظل نقص القدرة الاستيعابية للسدود السودانية.

([2]) أكد السفير الإثيوبى بالسودان ارتفاع حجم التجارة بين بلاده والسودان إلى 300 مليون دولار فى مطلع عام 2017، وأنه من المنتظر أن تشهد التجارة بينهما نمواً كبيراً بعد تدشين مناطق التجارة الحرة فى المناطق الحدودية.
Ethiopian News Agency, "Ethiopia - Sudan Inclusive Relation Growing", February 2017. http://www.ena.gov.et/en/index.php/politics/item.

([3]) تسعى السودان لزيادة قدراتها من الطاقة من 900 مجياوات إلى 4555 بحلول 2021. انظر:
Mark Anderson and Nicholas Norbrook, "Ethiopia: Regional powerhouse ", **The Africa Report**, 22 May 2017. www.theafricareport.com/

([4])Tesfa-alem Tekle, "World Bank to finance Ethiopia Sudan electricity connection", **Sudan Tribune**, December 2012. www.sudantribune.com/spip.

([5]) شيماء محيى الدين، **م.س.ذ**، ص ص 180-181.

اتفاق دفاعى بينهما فى 29 أكتوبر 2016، لمكافحة الإرهاب، وتشكيل قوات مشتركة لتعزيز الأمن على طول حدودهما المشتركة، ومواجهة أى عدوان خارجى أو تهديدات محتملة.[1]

يضاف لما سبق وجود قوى سياسة سودانية، رسمية وغير رسمية، تضغط على النظام السودانى حتى يبنى سياساته ومواقفه استناداً للمصالح السودانية المجردة، دونما اعتبار للتنسيق مع مصر، بدعوى أن مصر تأخذ السودان فى اتجاه التشدد خلال المفاوضات، وأن السودان لديها مصالح جمة مع دول حوض النيل، لا يمكنها التضحية بها.[2]

ثالثاً- بيئة المفاوضات الإقليمية والدولية:

جرت المفاوضات فى بيئة إقليمية ودولية مواتية لإثيوبيا إلى حد كبير. ويعد ذلك أبرز عوامل القوة التى عززت موقف المفاوض الإثيوبى، والتى تفسر سلوكه المتشدد خلال معظم مراحل المسار التفاوضى، فى ظل اطمئنانه لعدم وجود ضغوط حقيقية تدفعه للاستجابة للمطالب المصرية. وفيما يلى عرض لأبرز المواقف الإقليمية والدولية.

1- مواقف دول منابع النيل:

وقفت دول حوض النيل – باستثناء إريتريا- إلى جانب إثيوبيا. وعبرت عن ذلك وفق واحد أو أكثر من الأشكال الآتية: تأييد المشروع صراحة وتكثيف الضغوط على مصر، والسعى للاستفادة من المشروع مزايا المشروع، والحياد مع عدم الممانعة فى إنشاء السد، دون محاولة التوسط لدى أطراف الأزمة، أو طرح مبادرات لتسويتها.

أ- أوغندا:

أكدت أوغندا أنها تتبنى فكراً تنموياً يركز أكثر على التعاون بين دول منابع النيل، خاصة منذ انضمامها ل " منظمة تنمية نهر كاجيرا "، التى تضم أيضاً رواندا وبوروندى وتنزانيا.[3] لكنها أعلنت صراحة تأييدها لإنشاء السد. بل إن رئيسها موسيفنى، الذى استضافت بلاده توقيع اتفاقية عنتيبى،

([1])**Sudan Tribune**, "Sudan and Ethiopia sign security cooperation Agreement", 29 Oct.2016. www.sudantribune.com/spip.php?article60685.

([2]) يعتبر السيد الصادق المهدى، رئيس الوزراء السودانى السابق، ورئيس حزب الأمة القومى من أهم أنصار هذا التيار. انظر: هانئ رسلان، " جدلية الأمن والتنمية فى حوض النيل: الرؤية السودانية"، فى د. أيمن السيد عبد الوهاب (محرر)، **الأمن المائى فى حوض النيل: إشكاليات التنمية والاستقرار** (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ط1، أكتوبر 2011) ص ص 71-72. كما يعتبر د. سالمان محمد أحمد سالمان، من أهم الخبراء السودانيين الداعمين لهذا التوجه. انظر:

Salman Mohamed Ahmed Salman, "Why It Is a Must for Sudan to Join Entebbe Agreement on Nile, **Op.cit**.

([3]) د. عبد الملك عودة، **السياسة المصرية ومياه النيل فى القرن العشرين** (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ط1، 1999) ص60.

طالب مصر بالتخلى عما أسماه سياسة الاستعلاء والعنصرية، ودعاها للنظر بعين الاعتبار لموجات الجفاف المتكررة بإثيوبيا، مؤكداً أن بناء السدود سيقود إثيوبيا نحو التنمية، وأنه حق أصيل لدول المنابع، وأن بلاده تنتوى الشروع فى سياسة بناء السدود.[1] وبالفعل وقعت أوغندا اتفاقاً مع بنك التصدير والاستيراد الصينى لتمويل إنشاء "سد كاروما" على نيل فيكتوريا فى أبريل 2015، وذلك لتوليد 600 ميجاوات من الكهرباء.

وبالرغم من تأكيده المتكرر على عدم الإضرار بالمصالح المصرية، فإن موسيفينى انضم للحكومة الإثيوبية فى حشد الضغوط الإقليمية ضد مصر، مؤكداً أن سياستها الأحادية تضر بشركائها فى حوض النيل، واتهمها بالتخطيط لتدمير الأراضى الرطبة بجنوب السودان، وذلك بالسعى لإقامة مشروع قناة جونجلى، مضيفاً أن موافقة نظام الرئيس السودانى الأسبق جعفر نميرى على ذلك المشروع كان أحد الأسباب التى دفعت الجنوبيين للمطالبة بالانفصال.[2]

ب- جنوب السودان:

يعتبر قيام دولة جنوب السودان فى يوليو 2011، وانضمامها لمبادرة حوض النيل من أهم المتغيرات السياسية بإقليم حوض النيل. ومع تبلور أزمة سد النهضة تظاهرت دولة الجنوب بالوقوف على الحياد. فأكدت قناعتها بأهمية سد إنشاء السد، بشرط ألا يؤثر على المصالح المصرية. كما وافقت على استضافة بعثة مصرية للإشراف على نهر النيل بالجنوب. لكن تتبع الممارسات الفعلية لجنوب السودان يكشف عن أنها ظلت تناور من أجل طمأنة مصر، حتى لا تخسر مساعداتها التنموية والإنسانية. فى الوقت الذى تعمدت فيه الضغط على المفاوض المصرى، خاصة لدى احتدام التوتر بين مصر إثيوبيا.

إذ دأبت حكومة الجنوب على التلويح بأنها بصدد التوقيع على اتفاق عنتيبى، تمهيدا لدخوله حيز النفاذ ، وأن مشروعات استقطاب المياه – ومنها قناة جونجلى- لا تدخل ضمن أولوياتهم.[3] كما أبرمت اتفاقية مع إسرائيل فى يوليو 2012، لتطوير البنية التحتية للمشروعات المائية بالجنوب.[4]

([1])Daniel Berhane , " Text of Museveni's speech| Rebuking Egypt's stance on Nile " , **Horn Affairs** , June 14, 2013.

([2]) **Idem**.

([3]) نهى محمد نديم إمام، **السياسة الخارجية لجمهورية جنوب السودان وتأثيرها على الأمن القومى المصرى**، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 2017. ص ص 86-88.

([4]) وهنا يؤكد البعض أن إسرائيل ربما تحرض جنوب السودان مستقبلاً على مساومة مصر لدى التفاوض بشأن إقامة مشروعات استقطاب الفواقد المائية بالجنوب، ليكون قبول الجنوب بتنفيذ تلك المشروعات مشروطاً بالموافقة المصرية على تزويد إسرائيل بحصة من مياه نهر النيل، وذلك بالتنسيق مع باقى دول المنابع. ويعزز هذا الاحتمال دعم إسرائيل القوى لانفصال الجنوب، ومبادرتها بالاعتراف بدولة الجنوب لدى قيامها، وتبادل التمثيل الدبلوماسى الكامل=

لكن انغماس جنوب السودان فى الحرب الأهلية التى اندلعت بالبلاد منذ ديسمبر 2013 جعلها تنكفئ نسبيا على الذات، وهو ما خفف من ضغوطها على مصر.

ت- تنزانيا:

أكدت تنزانيا أن بناء السد سيعود بالنفع على دول حوض النيل، والمحيط الإقليمى لإثيوبيا، مؤكدة عدم جواز اعترض مصر على إنشاء السد. وزادت على ذلك بأن أعلنت فى أغسطس 2016 عن توقيع اتفاق مع إثيوبيا للحصول على 400 ميجا وات من الكهرباء، تصل إليها عبر كينيا، عام 2019، لتنضم للدول التى تعاقدت للحصول على كهرباء سد النهضة.(1)

ث- رواندا:

أكد السفير الرواندى فى أديس أبابا أن رفض مصر لبناء سد النهضة يضر بمصالح دول شرق أفريقيا، التى تطمح فى شراء الكهرباء من إثيوبيا، مشيرا إلى أن مصر تريد الاستفادة وحدها من مياه النيل، بما لا يتسق مع متغيرات القرن الواحد والعشرين. وهنا كشف السفير الرواندى عن مذكرة تفاهم وقعتها بلاده مع إثيوبيا لشراء طاقة كهربائية تقدر ب400 ميجا واط.(2)

ج- كينيا:

أعلنت كينيا تأييدها لمشروع سد النهضة، مؤكدة أنه سيحدث نقلة نوعية فى إنتاج الطاقة بشرق أفريقيا. كما وقعت مذكرة تفاهم للربط الكهربائى مع إثيوبيا عام 2016. وشرعت فى مد خط بطول 1045 كم، لتزويدها ب400 ميجاوات من الكهرباء المنتجة بإثيوبيا، مقابل 21 مليون دولار شهرياً، وصولاً إلى 2000 ميجاوات هى كامل طاقته التشغيلية، حيث تتولى شركة الصين لتكنولوجيا ومعدات الطاقة الكهربائية (CET) تنفيذ المشروع، بتكلفة 1.26 مليار دولار. ومن المتوقع إنجاز الخط بحلول سبتمبر 2018.(3) ويأتى ذلك استكمالاً لخطة الربط الكهربائى التى تم تدشينها بين الدولتين فى مايو 2006 برعاية وتمويل بنك التنمية الأفريقى.(4)

=معها على مستوى السفارة، وحضورها القوى فى الجنوب فى مجالات التدريب العسكرى والتسليح والاستثمار، خاصة فى قطاعات البنية الأساسية والزراعة، والفنادق، البناء والتشييد.

(1) **Sudan Tribune**, " Ethiopia and Tanzania agree on power export deal " , 29 Augst 2016. www.sudantribune.com/spip. See also**: African Business Central**, "Tanzania plans Ethiopia energy imports as 12-nation regional power pool emerges ", 12 December 2016. www.africanbusinesscentral.com/

(2) د. أيمن شبانة، " أزمة سد النهضة: كيف تتعامل دول المنابع مع مشروع السد الإثيوبى"، **دورية حالة الإقليم** (القاهرة: المركز الإقليمى للدراسات الاستراتيجية، ع13، 2015) ص ص 16-17.

(3) Eric Kimani, "Construction of Ethiopia-Kenya power transmission line begins", **Construction Review Online**, 3 August 2016.www.constructionreviewonline.com/

(4) **African Development Bank Group**, Ethiopia Kenya Power Systems Interconnection Project, August 2011. https://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents.

ح- بوروندى:

اتخذت بوروندى موقفاً داعماً لإنشاء السد، يضاف لمواقفها السابقة الداعمة لدول منابع النيل، وأبرزها التوقيع على اتفاق عنتيبى فى 28 فبراير 2011. ويعود ذلك إلى رغبة بوروندى فى دعم مصالحها الوطنية المباشرة، وأهمها الاندماج فى شبكة الكهرباء المزمع إقامتها بالقرن الأفريقى، والحصول على الكهرباء أسعار رخيصة نسبياً.

خ- الكونغو الديموقراطية،

لم تعلق الكونغو الديموقراطية رسمياً على مشروع سد النهضة، أو مشروع نهر الكونغو، الذى روج له البعض فى مصر. ويعود ذلك لحرصها على عدم الدخول فى مواجهات خارجية على خلفية قضايا لا تمثل تهديداً لوضعها المائى. لذا لم تكترث كينشاسا بالأمر كثيراً، باعتبار أنها ليست من دول حوض النيل الشرقى، وأنها تتمتع بوفرة مائية هائلة، بالقياس إلى عبور نهرى الكونغو والنيل لأراضيها، وغناها بالمطر، واشتركها فى مشروعات للربط الكهربائى مع جنوب أفريقيا ودول جنوب القارة.

د- اريتريا:

دعمت اريتريا الموقف المصرى خلال المفاوضات، وذلك نكاية فى إثيوبيا، انطلاقاً من مبدأ "عدو عدو صديقى"، حيث أكد رئيسها أسياس أفورقى أن إثيوبيا تهدف من بناء السد لتدعيم مركزها كقوة إقليمية، وابتزاز مصر، والضغط عليها لصالح قوى دولية وإقليمية أخرى.[1] لكن هذا الموقف الإريترى مازال يقابله – حتى الآن- تردد مصرى فى التنسيق الجاد مع إريتريا، بما يوازن الضغوط الإثيوبية، خشية أن يؤدى ذلك إلى المزيد من استعداء أديس أبابا ضد المصالح المصرية.

2- الأطراف الإقليمية والدولية الأخرى:

بالنسبة للأطراف الأخرى من خارج حوض النيل، فأهمها المنظمات الإقليمية، ودول الجوار الإقليمى مثل جيبوتى والصومال واليمن. بالإضافة للولايات المتحدة وإسرائيل وتركيا وقطر. وفيما يلى يتم إلقاء الضوء على أبرز تلك المواقف.

فى إطار التنظيمات الإقليمية، لم يكن للاتحاد الأفريقى موقف واضح إزاء الأزمة. وربما يعود ذلك إلى أن تفضيل أطراف المفاوضات لخيار التفاوض المباشر دون وسطاء. وينطبق ذلك أيضاً على جامعة الدول العربية، والمجلس العربى للمياه. فلم نشهد موقفاً عملياً واضحاً من جانبهما يعبر عن الحد الأدنى من التضامن اللازم مع مصر فى أزمة سد النهضة، ولو بمجرد تبنى المفاوضات الخاصة بتسويتها، أو تقديم شكوى إلى مجلس الأمن الدولى.

([1]) لمزيد من التفصيلات راجع: حديث الرئيس أسياس أفورقى لمجلة السياسة الدولية، ع190، أكتوبر 32012، ص101.

أما الهئية الحكومية للتنمية فى القرن الأفريقى (إيجاد) فقد كان توجهها العام يؤيد إنشاء السد، كجزء من مشروعات التكامل الإقليمى فى قطاعى الزراعة والطاقة. لذا قدم موظفى إيجاد مائة ألف دولار، كتبرع من رواتبهم لإنشاء السد.[1]

وبالنسبة لدول الجوار الإقليمى، فقد أيدت جيبوتى صراحة إنشاء السد. كما تبرعت هيئة ميناء جيبوتى بمليون دولار كمساهمة فى تمويله، خاصة أنها تحصل على الكهرباء بأسعار تنافسية من خلال شركة الطاقة الكهربائية الإثيوبية منذ مايو2010.[2]، وذلك باستيراد نحو 35 ميجاوات من الكهرباء مقابل 1.5 مليون دولار شهرياً.

أما الصومال، فقد التزمت مبدأ الحياد، نظراً لانشغالها بقضايا الداخل مثل الأمن والمصالحة الوطنية وإعادة توطين النازحين واللاجئين، وإعادة توحيد شطرى البلاد. فضلاً عن تغليب نظامها الحاكم لمصالح بلاده مع إثيوبيا على مصالحها مع الدول العربية. إذ تشارك إثيوبيا ضمن قوات الاتحاد الأفريقى بالصومال، بينما لا تشارك فيها من الدول العربية سوى جيبوتى. وبالنسبة لليمن، فبالرغم من أن إثيوبيا تعتبرها أكثر دول شبه الجزيرة العربية إيجابية إزاء القضايا الإثيوبية، فإن انشغالها بصراعها الداخلى طغى على اهتمامها بأزمة سد النهضة.

من جهة أخرى، شاركت قوى دولية وإقليمية عديدة من خارج القارة الأفريقية فى ممارسة الضغط على مصر، وتحجيم دورها كقوة إقليمية، وذلك لحسابات سياسية عديدة. ومن أهم تلك الدول: الولايات المتحدة، وإسرائيل، وتركيا، وقطر.

أ- الولايات المتحدة الأمريكية:

يستند مشروع سد النهضة بالأساس إلى دراسات المكتب الأمريكى للاستصلاح، الذى كان يجرى دراسات على النيل الأزرق خلال المدة من 1956 إلى 1964، حيث تحرص الولايات المتحدة على مساندة إثيوبيا كقوة إقليمية، بما يتيح لها الضغط المستمر على مصر بورقة المياه، ويضمن اتساق السياسة المصرية إزاء قضايا الشرق الأوسط، خاصة الصراع العربى الإسرائيلى، مع المصالح والتوجهات الأمريكية.[3]

من جانبها، تستغل إثيوبيا قضايا الإرهاب، والتنافس الدولى على الموارد الاستراتيجية والنفيسة وطرق التجارة العالمية، والصراعات فى الصومال والسودان وجنوب السودان، والطموحات الإقليمية

([1])William Davison, **Op.Cit**.

([2])**Idem.** And see also**: The Africa Report**, " Ethiopia's dams bring rebirth and power to East Africa " , 2 November 2012. Paris France, www.theafricareport.com/East-Horn-Africa/

([3]) محمود زكريا، " القدرات الاقتصادية والعسكرية لإثيوبيا"، **مجلة الشئون الأفريقية**، المجلد الثانى، ع8، أكتوبر 2014، ص 130.

الإريترية، وثورات الدول العربية فى تقديم نفسها باعتبارها الحليف القادر على خدمة المصالح الأمريكية بالقرن الأفريقى.[1] لذا حظيت إثيوبيا منذ عهد هيلاسيلاسى بمساعدات أمريكية سخية، قدمتها واشنطن لموازنة النفوذ السوفيتى بالقرن الأفريقى. وهى المساعدات التى توقفت فى عهد مانجستو (1974-1991) الذى ارتبط بالاتحاد السوفيتى، ثم عادت مجدداً مع وصول نظام الجبهة الديموقراطية الثورية للسلطة عام 1991.[2]

فى هذا السياق، يمكن تفسير الموقف الأمريكى الداعم لسد النهضة، حيث تتعمد واشنطن إخفاء المعلومات المتعلقة بالسد عن المفاوض المصرى، وعدم تزويده بصور الأقمار الصناعية الأمريكية الخاصة بموقع السد. كما أنها لم تكترث حتى الآن بالتوسط لتسوية الأزمة.

ب - إسرائيل:

تنظر إسرائيل لعلاقتها بإثيوبيا باعتبارها علاقات قوية تاريخياً، خاصة بعد تسوية المشكلات التى كانت تعوق تنمية هذه العلاقة، وفى مقدمتها تهجير يهود الفلاشا.[3] ومع استئناف العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين فى نوفمبر 1993، تنامت العلاقات بينهما، خاصة فى قطاعات التجارة، والاستثمار الزراعى، والمشروعات المائية.

وبالنسبة للموقف الإسرائيلى من سد النهضة، حرصت إسرائيل على عدم الإعلان عن موقفها، ساعية فى ذات الوقت لاستغلال أزمة السد فى الضغط على مصر، بتأليب الرأى العام فيها ضد النظام المصرى، وذلك بتسريب تقارير بشأن مطالبات مصرية لإسرائيل بالتوسط لدى إثيوبيا لتسوية أزمة السد[4]، بالإضافة لتحريض المفاوض الإثيوبى على التشدد خلال المفاوضات، فى إطار سياسة " شد

([1]) سبق لإثيوبيا أداء هذا الدور غير مرة، خاصة أنها تعتبر أكبر قوة عسكرية بالقرن الأفريقى، مما يمنحها نوعاً من التفوق العسكرى النسبى مقارنة بمحيطها الإقليمى المباشر، ويزيد من درجة الاعتماد عليها. وعلى سبيل المثال، قدمت إثيوبيا للاستخبارات الأمريكية معلومات تفيد بوجود عناصر لتنظيم القاعدة فى الصومال، وأن هذه العناصر تستفيد من الدعم العسكرى والمادى الإريترى، مما أدى لتعرض اريتريا للعقوبات من جانب مجلس الأمن الدولى والولايات المتحدة. كما انضمت إثيوبيا إلى ما عرف ب " تجمع صنعاء"، الذى ضم كلاً من إثيوبيا (صاحبة الفكرة) واليمن والسودان. وسعى لضم جيبوتى وكينيا والصومال، والذى كان من بين أهدافه المعلنة محاربة الإرهاب، وبالطبع على رأس أهدافه غير المعلنة محاصرة النفوذ الاريترى.

([2]) Asafa Jalata, "The Oromo, Change a Cotinuity I Ethiopian Colonial Politics", **The Journal of Oromo Studies**, Vol.1, No.1, Summer 1993, P.18.

([3]) نظراً لحساسية العلاقات مع إسرائيل بالنسبة للدول العربية، فقد تبنت إثيوبيا سياسة رسمية تقوم على تحقيق التوازن بين العرب وإسرائيل، واحترام حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره، عبر تسوية سلمية تفاوضية للصراع. لكن الموقف الإثيوبى الفعلى يغلب عليه الانحياز لإسرائيل. وهو ما يعكسه السلوك التصويتى لإثيوبيا فى الجمعية العامة للأمم المتحدة إزاء قضايا الصراع العربى الإسرائيلى. انظر: د. أيمن شبانة، " إثيوبيا: الفاعل الجنوبى فى الشرق الأوسط"، **السياسة الدولية**، ع 185، يوليو 2011.

([4])Evgeni Klauber, **Op.Cit**.

الأطراف"، التى دأبت إسرائيل على اتباعها، بافتعال الأزمات بين مصر ودول المنابع، وخاصة إثيوبيا، بغية التأثير سلبياً على المصالح المصرية.

وفى هذا السياق، أكدت قيادة حركة تحرير بنى شنقول، استعانة إثيوبيا بمهندسين وفنيين إسرائيليين فى إنشاء سد النهضة [1]، ومشاركة إحدى الشركات الإسرائيلية فى التوزيع الخارجى للكهرباء التى سينتجها السد.[2] كما زار رئيس الوزراء الإسرائيلى بنيامين نتينياهو إثيوبيا فى يوليو 2016، قبيل الموعد المحدد لافتتاح المرحلة الأولى للسد، فيما عرف بزيارة "جنى الثمار"، ليؤكد خلال خطابه أمام البرلمان الإثيوبى، التزام بلاده بدعم إثيوبيا تقنياً لكى تحقق الاستفادة القصوى من مواردها المائية.[3]

ت – <u>تركيا:</u>

شهدت العلاقات بين تركيا وإثيوبيا نمواً مطرداً منذ عام 2006، عندما أعيد افتتاح سفارة اثيوبيا بأنقرة، بعد إغلاقها عام 1976 لأسباب مالية، حيث تنظر تركيا لإثيوبيا باعتبارها القوة الأكبر التى يمكنها الاعتماد عليها فى القرن الأفريقى، والسوق التى يمكنها استيعاب المنتجات التركية، فيما تحرص إثيوبيا على الاستفادة من المساعدات التقنية والتنموية التركية، واكتساب الخبرة فى مجال المشروعات المائية، خاصة إنشاء السدود.

وعقب ثورة 30 يونيو فى مصر، احتدت المواجهة بين تركيا وبين النظام المصرى، بصفة خاصة، والدولة المصرية بوجه عام، وذلك للدرجة التى دفعت تركيا لدعم مخطط إثيوبيا لإنشاء سد النهضة، بغية الضغط على الدولة المصرية، وتحجيم قدراتها، وتعزيز النفوذ التركى فى الشرق الأوسط والقارة الأفريقية.

تركز الدعم التركى فى تزويد إثيوبيا بالخبرات التقنية والتفاوضية، وتحريضها على التشدد خلال مفاوضاتها مع مصر، حيث تتمسك تركيا بنظرية هارمون. كما تصر على استخدام مصطلح النهر "العابر للحدود" وليس النهر الدولى، وكأن نهر النيل هو نهر إثيوبى خالص، ثم عبر حدود إثيوبيا، متجها صوب السودان ومصر.[4]

([1]) راجع فى هذا الشأن حوار السفير يوسف حامد، رئيس حركة تحرير بنى شنقول للعديد من الصحف المصرية فى يناير 2014.

([2]) د. سمر إبراهيم محمد، " السياسة المصرية تجاه سد النهضة الإثيوبى"، **مجلة الاستقلال** (القاهرة: مركز الاستقلال للدراسات الاستراتيجية والاستشارات، ع 3–4، يوليو 2016) ص134.

([3]) راجع خطاب رئيس الوزراء الإسرائيلى أمام البرلمان الإثيوبى فى 7 يوليو 2016.

([4]) د. محمد سالمان طايع، " العلاقات الهيدروبوليتكة فى النظام الإقليمى المائى لنهرى دجلة والفرات"، فى د. محمد سالمان طايع وآخرون، **تركيا: دراسة مسحية**، القاهرة، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، 2012، ص 109 وما بعدها.

فى هذا السياق، زار وزير الخارجية التركى أحمد داود أوغلو إثيوبيا فى فبراير 2014، ليعرض على حكومتها خبرة بلاده فى إنشاء السدود والتفاوض وفق أسلوب التسويف وفرض الأمر الواقع، مثلما حدث لدى إنشاء سد أتاتورك، والذى استدعى بناؤه وتشييده خوض تركيا لمفاوضات ماراثونية مع العراق وسوريا، استمرت منذ 1983 حتى اكتمال البناء عام 1990، ليتم فرض الأمر الواقع على الدولتين.

كما استبق الرئيس التركى أردوغان زيارة الرئيس المصرى لإثيوبيا، لحضور فعاليات القمة الأفريقية الرابعة والعشرين (30-31 يناير 2015) ليقوم بزيارة إثيوبيا فى 22 يناير 2015، لتوفير غطاء من الدعم السياسى لها فى المواجهة مع مصر.

ث- <u>قطر:</u>

أضحى التصمم القطرى على تهديد المصالح المصرية فى الداخل والخارج أمراً لا يمكن أن تخطئه العين، خاصة بعد الثلاثين من يونيو 2013. لذا كان الدعم القطرى لسد النهضة سافراً، سواء بالنسبة لضخ الاستثمارات فى قطاعى الزراعة والرى بإثيوبيا، بالإضافة للدعم السياسى، والذى تجلى فى مساندة قطر لإثيوبيا بهدف تمكينها من الحصول على مقعد غير دائم بمجلس الأمن الدولى عام 2017.[1]

وكانت قطر قد سعت قطر لاستئناف علاقاتها الدبلوماسية بإثيوبيا عام 2012، رغم أن الأخيرة هى التى بادرت بقطعها عام 2008، احتجاجاً على تأييد قطر للمعارضة الصومالية المتشددة، وتنامى العلاقات القطرية-الإريترية. كما جرى تبادل الزيارات بشكل مكثف بين مسئولى الدولتين، وذلك لتعزيز المصالح المشتركة ظاهرياً، وللتغطية على المخططات المشتركة بشأن السد فعليا.

ومن أهم تلك الزيارات تلك التى قام بها رئيس الوزراء القطرى حمد بن جاسم لإثيوبيا فى نوفمبر 2012، وزيارة أمير قطر حمد بن خليفة آل ثان فى أبريل 2013، قبيل مغادرته السلطة، وزيارة الأمير تميم بن حمد فى أبريل 2017. فى المقابل تعددت تواترت زيارات رئيس الوزراء الإثيوبى لقطر، خاصة مع تأزم المسار التفاوضى.[2]

<u>رابعاً- مخاطر تجمد المسار التفاوضى:</u>

أسفرت جولات التفاوض فى إطار اللجنة الوطنية (اثنتى عشرة جولة) عن توقيع العقود الخاصة بالدراسات الفنية الخاصة بالسد فى الخرطوم فى 20 سبتمبر 2016. لكن ظلت هناك مخاوف من

([1]) أمينة العربمى، **تقرير بعنوان:** " **ما بين إثيوبيا اليوم وحبشة البارحة**"، مركز مقديشيو للبحوث والدراسات، الصومال، نوفمبر 2016.

([2]) استقبل الرئيس الإثيوبى ملاتو تشومى فى منتصف يناير 2015، وفداً من رجال الأعمال القطريين، برئاسة الشيخ فهد آل ثان، حيث أعلن الوفد عزمه إنشاء مشاريع استثمارية بقيمة 500 مليون دولار بإثيوبيا، تشمل مصانع للأسمنت، والسكر، وأعلاف الماشية، ... الخ.

عدم التزام إثيوبيا بنتائج الدراسات، وبالتالى تجمد المسار التفاوضى، وتقليل أوراق الضغط المتاحة أمام المفاوض المصرى، وصولاً لنجاح إثيوبيا فى تمرير السد بمواصفاته سالفة الذكر، خاصة حجم التخزين الهائل فى بحيرة السد.

يعنى ذلك الانتقال بمصر من وضعية الندرة المائية إلى دائرة القحط المائى الشديد، وفقاً لتقارير شبكة الأنهار الدولية.[1] فتخزين هذا القدر من المياه خلال سنوات وجيزة يعنى نقص تدفقات المياه إلى مصر، بمقدار6 مليار م3 سنوياً على الأقل، واضطراب مواعيد وصولها، وتناقص نصيب المواطن المصرى منها، رغم أنه يقل فعلياً عن المعدل السنوى العالمى بنحو350 م3.[2]

لذا فمن المتوقع أن تشهد سنوات ملء بحيرة السد فقدان مصر لنحو مليون فدان من أراضيها الزراعية، وعدم قدرتها على زراعة المحاصيل كثيفة المياه مثل الأرز وقصب السكر، وزيادة ملوحة التربة، خاصة فى الدلتا، وتهديد الثروة السمكية، وزيادة حجم الفجوة الغذائية، التى تبلغ حالياً 55% من الاحتياجات الغذائية للمصريين، لتصل إلى75%، ونقص قدرة السد العالى على توليد الكهرباء بما لا يقل عن20%، وزيادة الضغط على الاقتصاد المصرى، وضعف القدرة على تنفيذ المشروعات التنموية والتوسعات العمرانية المنشودة، وزيادة نسبة البطالة.[3] ولعل تضافر كل هذه الآثار السلبية ينذر بتحقق واحد أو أكثر من التداعيات الآتية:

1- تحكم إثيوبيا فى التفاعلات السياسية فى حوض النيل:

إن نجاح إثيوبيا فى إنشاء السد عبر فرض الأمر الواقع فإن ذلك سوف يمثل (سابقة) فى العلاقات بين دول حوض النيل، مما قد يشجعها على التمادى فى تسييس المسألة المائية، بالتوسع فى إنشاء السدود، وإقامة المشروعات الزراعية المروية، ومنح الامتيازات للاستثمار الأجنبى فى قطاع الزراعة والرى والصناعة، دون الالتزام بالمبادئ الحاكمة للعلاقات بين شركاء الأنهار الدولية، خاصة مبدأ عدم الإضرار.

فى هذه الحالة ستتمكن إثيوبيا من الانتقال إلى مصاف الدول ذات الدخل المتوسط، على نحو ما سعى إليه ملس زيناوى[4]، مع ترجمة قوتها (الهيدروليكية) إلى قوة سياسية (هيدروبوليتيكية)، بما يدعم مسعاها فى التحكم فى التفاعلات السياسية فى حوض النيل، على غرار دورها المؤثر فى القرن الأفريقى. وهنا ربما تستطيع إثيوبيا تطويق مصر ومحاصرتها من الجنوب فى محيط الدائرة

([1]) International Revirs Network, Report Titled: **5 Myths Surround the Grand Ethiopian Renaissance Dam**, 1 Mars 2017.www.internationalrivers.org/blogs.

([2]) لمزيد من التفصيلات حول مخاطر سد النهضة على مصر انظر: د. محمد سالمان طايع، مشروع سد النهضة الإثيوبى من منظور هيدروبوليتيكى، **م.س.ذ**، ص ص 34-36.

([3]) د. نادر نور الدين، مصر ودول منابع النيل...، **م.س.ذ**، ص ص 390-393. وانظر أيضاً:

([4])William Davison, **Op.Cit**.

النيلية، بما يحقق مصالحها الوطنية، ويعزز مصالح قوى دولية وإقليمية أخرى، ويؤثر بالسلب على درجة استقلالية القرارات المصرية داخلياً وخارجياً.[1]

2- انتكاس السياسة المائية المصرية:

يمكن أن يتحقق ذلك نتيجة لسقوط البعد الاستراتيجى القائم على أساس (ضمان تدفق مياه النيل إلى مصر بشكل آمن ومنتظم طوال العام)، والذى ظل يعتمد منذ عهد محمد على وخلفائه على خمسة افتراضات على الأقل، بلغ الاقتناع بها من جانب وزارة الرى المصرية حد المسلمات، ومن أهمها:

- **إن الحقوق المصرية التاريخية المكتسبة فى مياه النيل مصونة بموجب القوانين والأعراف الدولية.**
- **إن انحدار الهضبة الإثيوبية يعوق إقامة مشروعات كبرى لتخزين المياه.**
- **توجد صعوبات تكنولوجية ومشكلات مالية تحول بين دول المنابع وإنشاء المشروعات المائية الكبرى.**
- **إن دول منابع النيل ليست فى حاجة للمياه، بقدر حاجتها لتوليد الطاقة الكهربائية.**
- **إمكانية زيادة الحصة المائية المصرية عن طريق تنفيذ مشروعات استقطاب الفواقد المائية فى دول المنابع، خاصة بجنوب السودان.**

لكن تعثر المفاوضات، ونجاح إثيوبيا فى إنشاء السد، وصعوبة تنفيذ مشروعات استقطاب الفواقد المائية، ربما يعنى سقوط معظم الافتراضات السابقة، وخلق واقع جديد، يصبح معه الأمن المائى المصرى على المحك، وتحصل فى إطاره إثيوبيا على الأفضلية أو السبق، بالتحكم فى السياسات المائية بحوض النيل، لتكون هى صاحبة المبادرة، بينما تكتفى مصر بردود الأفعال.

3- تهديد حالة السلم الاجتماعى الداخلى:

فى حال تمرير السد، والتناقص المتوقع للحصة المائية المصرية، ربما يحدث تحول فى طبيعة النزاع وأطرافه، وذلك بإضافة بعد جديد للنزاع، نتيجة للتنافس المحتمل على المياه بين المصريين أنفسهم، وذلك فى شكل نزاعات ومصادمات داخلية، بشأن أولوية رى الأراضى الزراعية وتوزيع المياه على الاستخدامات المختلفة بمصر.

وترتبط احتمالات حدوث هذا السيناريو بعدد من المعطيات أهمها: طبيعة نظام الرى بالغمر المتبع بمصر، وصغر حجم الحيازات الزراعية، بما لا يسمح بتطوير أنظمه حديثة للرى أكثر توفيراً للمياه، وارتفاع تكاليف تحلية مياه البحر، بشكل يجعلها غير مجدية اقتصادياً بالنسبة لمشروعات

([1]) د. محمد سالمان طايع، مشروع سد النهضة الإثيوبى من منظور هيدروبوليتيكى، **م.س.ذ**، ص ص 36-38.

التوسع الزراعى. وبالفعل شهدت بعض القرى المصرية منازعات عديدة بشأن أولوية توزيع المياه، منذ عام 2011، ومن المتوقع أن تزداد حالات النزاع مع نقص المياه المتوقع لدى إنشاء السد.

4- الضغط على مصر لإيصال مياه النيل لإسرائيل:

إن نجاح خطة المفاوض الإثيوبى فى تمرير سد النهضة قد يشجع بعض دول المنابع الأخرى، خاصة كينيا وأوغندا ورواندا، وجنوب السودان، للانضمام إلى معادلة المساومة والضغط على مصر، لإيصال مياه النيل إلى إسرائيل، مقابل تنفيذ بعض المشروعات لزيادة الحصة المائية المصرية. ويظل هذا الاحتمال قائماً نظرياً، فى ظل تأييد الدول سالفة الذكر صراحة لبناء سد النهضة، وحاجتها للمساعدات الاقتصادية والعسكرية والتقنية الإسرائيلية. كما أنه ممكن عملياً، بعد وصول مياه النيل إلى سيناء عبر ترعة السلام.[1]

5- تدهور العلاقات بين مصر ودول منابع النيل:

إن تجمد المسار التفاوضى قد يدفع مصر إلى تكثيف العمل على مسارات بديلة أخرى، تستهدف زيادة الضغوط على إثيوبيا والسودان، وربما تصل إلى حد إعمال الخيار العسكرى، الأمر الذى سوف ينعكس بالسلب على العلاقات بين مصر ودول منابع النيل، ويقلل من فرص التعاون المستقبلى، بما يزيد من عزلة مصر فى إقليم حوض النيل.

خامساً- المسارات الموازية لمواجهة الأزمة:

فى ظل عدم تعاون إثيوبيا مع المكتبين الاستشاريين الفرنسيين، وحجب المعلومات عنهما، لعرقلة عملهما، باتت أغلب المؤشرات تنذر بجمود المسار التفاوضى، وهو ما يوجب على صانع القرار المصرى تطوير استراتيجية التعامل مع أزمة السد، وذلك بتشكيل فريق عمل متكامل تحت الإشراف المباشر للرئيس المصرى، والتحرك العاجل على مختلف المسارات المتاحة على التوازى، خاصة أن ضيق الوقت يحرم مصر رفاهية الانتقال من مسار لآخر على التوالى. كما أن تكاليف التحرك على التوازى لا يمكن مقارنتها بمخاطر إنشاء السد.

وهنا يمكن تطوير أسلوب إدارة الأزمة، بالتحرك على مسارات ستة متوازية، بعضها يتعامل مع الأزمة مباشرة، وبعضها الآخر يسهم فى ضمان الأمن المائى على المدى الطويل:

([1]) ومن الجدير بالذكر أن الحكومة الإثيوبية قدمت مذكرة إلى منظمة الوحدة الأفريقية فى7 مايو عام1980, تحتج فيها علي مشروع طرحه الرئيس السادات لتوصيل مياه النيل إلى سيناء لخدمة مشروعات زراعية تنموية, وأهمها رى 35 ألف فدان بشرق البحيرات المرة. لكن تلك المذكرة لم تعترض مطلقاً على عرض السادات بنقل مياه النيل إلى القدس، خلال مباحثاته مع رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحم بيجن خلال مفاوضات السلام المصرية الإسرائيلية.

1- تطوير المسار التفاوضى:

يمكن أن يتحقق ذلك، عبر خمسة إجراءات على الأقل هى:

- **تصنيف الأمن المائى المصرى كمصلحة مصيرية، ترتبط ببقاء الدولة والشعب، وكمسألة حياتية تنموية شاملة، وليست مجرد إجراءات فنية وأرقام مجردة.**
- **الارتقاء بمستوى المفاوضين من المستوى الوزارى وما دونه إلى مستوى رؤساء الدول والحكومات، مع تقسيم الأدوار بين الجهات الرسمية وغير الرسمية.**
- **طرح مبادرة رئاسية سياسية شاملة تقوم على مبدأ (المياه مقابل الطاقة)، خاصة أن الدراسات تؤكد أن تخزين 74 مليار م3 سوف يضر مصر أكثر مما يفيد إثيوبيا، وأن السد يمكنه توليد نفس القدر من الطاقة دون تجاوز السعة التخزينية الأولى التى أعلنت عنها إثيوبيا.**
- **تقديم حوافز لإثيوبيا تقنعها بالاستجابة للمطالب المصرية، ومنها عرض شراء الكهرباء من إثيوبيا وتصدير الغاز المصرى إليها، بشرط تعديل مواصفات السد، بما يصون المصالح المصرية.**
- **تحديد سقف زمنى للوصول إلى النتائج النهائية، بدلاً من الاستمرار فى نمط المفاوضات الروتينية المارثونية.**

تبدو فرص نجاح هذا المسار قائمة فى ظل ضعف الموقف القانونى لإثيوبيا، وعدم قدرتها على تدبير باقى التكاليف اللازمة لإنشاء السد، بدليل تأخرها فى إنجازه، وفقاً للجدول الزمنى المحدد سلفاً. كما أن المبادرة السياسية ستتيح لها تدبير احتياجاتها من الطاقة، دون الالتزام بأعباء إضافية عما تعهدت به فى إطار المعاهدات والاتفاقيات الحالية التى تحكم الانتفاع بنهر النيل. لكن هذا المسار يرتبط بتحديين أساسيين هما:

- **عدم وقوع إثيوبيا تحت ضغوط حقيقية تضطرها للتخلى عن المسار التفاوضى بوتيرته الحالية، خاصة بعدما أنجزت زهاء 60% من الإنشاءات، وبعدما نجحت فى استثمار حالة النزاع بشأن السد فى حشد غالبية شعبها خلف قيادته السياسية، بعدما كانت تتخوف من امتداد رياح الثورات العربية إليها.**
- **استمرار تأييد السودان الكامل للموقف الإثيوبى خلال المسار التفاوضى الراهن، وتوتر العلاقات المصرية السودانية على خلفية هذا الموقف، وكذا بسبب قضايا أخرى أهمها النزاع بشأن مثلث حلايب.**

2- إعمال الوسائل القانونية:

يمثل القانون ظهيراً مسانداً للمفاوضين. وهنا يمكن لمصر إعمال العديد من الوسائل القانونية، دون التأثير بالسلب على المسار التفاوضى، أو الإخلال بطبيعة العلاقات المرجوة بين الدول، وذلك

بالرغم من تهرب إثيوبيا من الآليات القانونية للتسوية، لعلمها المسبق بضعف حججها، وعدم إمكانية إجبارها على اللجوء للتحكيم أو القضاء الدوليين، اللذان يأخذان بمبدأ الولاية الاختيارية وليس الإلزامية. ومن أهم الوسائل القانونية التى يمكن لمصر أن تسلكها ما يلى:

أ- التقدم باحتجاج رسمى أمام المنظمات الدولية المعنية [1]، وأهمها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقى، بدعوى خرق إثيوبيا للقانون الدولى والأعراف المنظمة للانتفاع بموارد الأنهار الدولية، والتهديد بالإبادة الجماعية للشعب المصرى، بما يهدد السلم والأمن الدوليين، طبقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.[2]

ب-التقدم بشكوى ضد الأطراف الدولية والإقليمية الثابت دعمها لإثيوبيا، بما فى ذلك شركة سالينى المنفذة للمشروع [3]، استناداً لمبادئ المسئولية الدولية، التى تذهب إلى أنه حيثما توجد عدة دول أو جهات فاعلة غير حكومية مسئولة عن ذات الفعل غير المشروع، فإنه يمكن إثارة المسئولية الدولية لكل الأطراف بصدد ذلك الفعل.[4]

وهنا يملك الاتحاد الأفريقى صلاحية الوساطة وتشكيل لجان لتقصى الحقائق. كما يملك مجلس الأمن الدولى مطالبة أطراف الأزمة بتسوية النزاع بالوسائل السلمية، أو اللجوء للتنظيمات الإقليمية المعنية. وفى حال تعذر ذلك، يحق للمجلس توصية المتنازعين بعرض القضية على محكمة العدل الدولية [5]، أو التقدم بنفسه للحصول على فتوى بشأن مدى خرق إثيوبيا للقانون الدولى فيما يتعلق

([1]) الاحتجاج هو إجراء شكلى صادر عن طرف واحد، بهدف إظهار حالة عدم القبول بوضع معين، بما يحمى حقوق ومصالح الطرف المحتج، حتى لا يفسر صمته بوصفه تعبيراً عن موافقة ضمنية، وحتى لا يتم إعمال مبدأ التقادم المكسب للحق.

([2]) وهناك سيكون التعويل الأساسى على اتفاقية 1902، التى وقعتها امبراطورية الحبشة المستقلة، والتى تسرى فى حق إثيوبيا بموجب قاعدة التوارث الدولى للمعاهدات. انظر:

Jack Di Nunzio, **Conflict on the Nile: The future of transboundary water disputes over the world's longest river**, A Paper Submitted to: Future Directions International, Australia, 25 November 2013.www.futuredirections.org.au/publication/

([3]) طبق مبدأ المساءلة وفقاً للقانون الدولى بصدد الأطراف غير الحكومية لأول مرة خلال محاكمات نورمبرج. وهنا يلاحظ أن مساءلة شركة سالينى المنفذة لمشروع سد النهضة ستكون وفقاً للقانون الإيطالى. كما يمكن التقدم بشكوى ضد الشركة أمام الاتحاد الأوروبى. انظر: د. إبراهيم السيد أحمد رمضان، " المسئولية الدولة للأطراف الثالثة فى مشروع سد النهضة"، **السياسة الدولية**، ع204، أبريل 2016، ص ص 23-27.

([4]) **المرجع السابق**، ص21.

([5]) سبق لمجلس الأمن توصية بريطانيا وألبانيا بعرض النزاع بينهما بشأن مضيق "كورفو" على محكمة العدل الدولية، باعتبار أن جوهر المنازعة أمور قانونية، الأولى بنظرها محكمة العدل الدولية. وقد قبلت الدولتان بالتوصية، لتبدأ المحكمة نظر القضية فى 25 مارس 1948، حيث أصدرت حكماً باتاً فى القضية فى 9 أبريل 1949.

بإنشاء السد.[1] وبالرغم من أن هذه الفتوى تعتبر غير ملزمة قانوناً لإثيوبيا، إلا أنها يبقى لها حجتيها فى إثبات ضعف الموقف الإثيوبى، وعدم إظهار مصر بموقف المعتدى إذا ما اضطرت إلى اتخاذ أى إجراء قسرى أو عقابى ضد إثيوبيا.

3- تكثيف الضغوط على إثيوبيا من الداخل:

ترتبط البيئة الداخلية الإثيوبية بأربع نقاط ضعف أساسية على الأقل، يمكن لصانع القرار فى المصرى استثمارها فى الضغط على إثيوبيا وأهمها ما يلى:

أ- الضعف الجيوبوليتكيى لإثيوبيا كدولة حبيسة، تشترك فى الحدود مع ست من دول الجوار بطول (5328 كم)، وتصطبغ علاقاتها ببعض جيرانها بظلال من الشك والريبة، خاصة اريتريا (عدوها التقليدى)، والصومال (بعد احتلال أوجادين)، مما يجعلها أكثر انهماكاً وقلقاً بشأن ترتيب الأوضاع بدائرة القرن الأفريقى، التى تفوق فى أهميتها دائرة حوض النيل بالنسبة لإثيوبيا.

ب-طبيعة الاقتصاد الإثيوبى كاقتصاد ريعى بالأساس، يعتمد على عائدات تصدير البن والماشية، مقابل استيراد المنتجات الصناعة، حيث تسهم الزراعة بنحو 45% من الناتج المحلى الإجمالى، وتستوعب 85% من الأيدى العاملة، فيما يسهم قطاعى الخدمات والصناعة ب 10% و5% فقط من الناتج المحلى الإجمالى على الترتيب.[2] لذا تعانى إثيوبيا عجزاً شبه مستمر فى ميزانها التجارى الخارجى. كما تعانى تقلب أحوالها الاقتصادية تبعاً لتغير أسعار صادراتها بالسوق العالمية.

ت-اعتماد إثيوبيا على المساعدات الخارجية لسد الفجوات الغذائية لشعبها، الذى يعانى 46% منه نقصاً غذائياً. ويقبع 40% منه تحت خط الفقر، حيث يبلغ متوسط نصيب المواطن من الناتج المحلى الإجمالى 1300 دولار فقط، وفقا لبيانات العام 2013.[3] كما تقع إثيوبيا فى المرتبة ال 173 عالمياً، وفقاً لمؤشرات التنمة البشرية للعام 2013/2012، حيث تنتمى لفئة الدول ذات الدخل المنخفض.[4]

ث-وجود تيارات معارضة لإنشاء السد فى الداخل الإثيوبى، ومنهم جبهة تحرير بنى شنقول، وجبهة تحرير أورومو.

([1]) انظر نص المادتين 36، و96 من ميثاق الأمم المتحدة، 1945.

([2]) شيماء محيي الدين، " السياسة الخارجية الإثيوبية تجاه دول الجوار فى القرن الأفريقى"، **مجلة الشئون الأفريقية**، المجلد الثانى، ع8، أكتوبر 2014، ص 175.

([3]) لمزيد من التفصيلات بشأن حالة الاقتصاد الإثيوبى:

World Bank, Report Titled: **Ethiopia Overview**, 30 Oct. 2017.

([4])Uited Nations Development Program, **Huma Developmet Index Trends**,Newyork, UNDP, 2013, P.150.

وعلى ضوء ذلك، يمكن لمصر أن تتحرك على الداخل الإثيوبى عبر ثلاثة محاور هى: الضغط الاقتصادى، ودعم التيار الرافض لإنشاء السد، وإنهاك النظام الإثيوبى فى مواجهة المعارضة. وفيما يلى تفصيل لما سبق إجماله:

أ- <u>الضغط على إثيوبيا اقتصادياً:</u>

يتحقق هذا الأمر عن طريق التواصل والتنسيق مع شركاء التجارة والاستثمار الأساسيين لإثيوبيا. وفى مقدمتهم المملكة العربية السعودية والإمارات والكويت، حيث تلتقى مصالح مصر مع الدول الثلاث فى ضرورة تدعيم النظام الإقليمى العربى، بعد التصدعات العديدة التى لحقت بهذا النظام رسمياً وشعبياً.

فالسعودية تحتفظ بحضور قوى داخل إثيوبيا منذ تبادل العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين عام 1948. كما أنها الشريك التجارى الثالث لإثيوبيا [1]. وهى من أهم مستوردى اللحوم الإثيوبية. كما أنها ثانى أكبر سوق عالمى للبن الإثيوبى، حيث بلغ حجم مشترياتها منه عام 2016 نحو 38 ألف طن، بقيمة 122 مليون دولار.[2] وهى أيضاً المستثمر الأجنبى الرابع بإثيوبيا، باستثمارات تبلغ قيمتها نحو3 مليار دولار، حيث يبلغ عدد المشروعات السعودية بإثيوبيا 303 مشروعا، تشمل الإنتاج الزراعى والحيوانى والصناعى.[3]

أما الإمارات، فقد شهدت علاقاتها بإثيوبيا نمواً واضحاً منذ 2010، عندما تم افتتاح أول سفارة إماراتية بأديس أبابا. إذ تضاعف حجم تجارة الدولتين ليصل إلى 5 مليار درهم عام 2014، حيث تستورد الإمارات نحو50% من احتياجاتها من اللحوم من إثيوبيا. وهى أيضاً من أكبر مستوردى البن الإثيوبى. كما بلغ حجم الاستثمار الإماراتى بإثيوبيا زهاء 3 مليار درهم، حيث يبلغ

([1]) تشغل السعودية المرتبة الثالثة بين أهم شركاء الواردات بالنسبة لإثيوبيا، بعد الصين والولايات المتحدة. بينما تحتل المرتبة الخامسة بين أهم شركاء الصادرات بالنسبة لها، بعد الصين وألمانيا والولايات المتحدة وبلجيكا. انظر:
CIA World Fact Book, Ethiopia, 2016.

([2]) لمزيد من التفصيلات حول الدور الاقتصادى للسعودية فى إثيوبيا انظر:
Yared Gebremeden, "Saudi Arabia showing huge investment interest in Ethiopia ", **Op.Cit**.

([3]) تتقدم السعودية الدول الخليجة المانحة لعمليات الإغاثة الإنسانية، ومكافحة الفقر، وذلك من خلال الصندوق السعودى للتنمية. وتسهم المملكة أيضاً فى موازنات نحو 18 مؤسسة للتمويل الدولى. كما تدعم مبادرة تخفيف الديون لدى صندوق النقد الدولى. كما أنها الأولى عالمياً من حيث نسبة ما تقدمه من مساعدات خارجية إلى إجمالى الناتج القومى. إذ ظلت المملكة لعقود طويلة تقدم ما لا يقل عن 4% من ناتجها القومى الإجمالى. وكانت الدول الأفريقية على رأس المستفيدين من تلك المساعدات، بإجمالى41 دولة، مقابل 23 دولة آسيوية، و9 دول أخرى. لمزيد من التفصيلات: انظر: د. أيمن شبانة، " السياسة السعودية فى أفريقيا: آفاق واعدة "، **دورية آراء حول الخليج**، مركز الخليج للدراسات، جدة ، ع 109، يوليو2016.

عدد مستثمريها بإثيوبيا 103 مستثمر (213 شركة)، فيما يزيد عدد الجالية الإثيوبية بالإمارات عن 100 ألف مواطن.[1]

وبالنسبة للكويت، فإن مستثمريها يملكون أكثر من 400 شركة تعمل بالسوق الإثيوبية. كما يعمل بالكويت ما يزيد عن مائة ألف مواطن إثيوبى. وتعتبر الكويت أيضاً من أهم مانحى المساعدات والقروض لإثيوبيا، وذلك من خلال الصندوق الكويتى التنمية الاقتصادية العربية.[2]

وعلى ذلك تنظر إثيوبيا للدول الثلاث سالفة الذكر باعتبارها فرصاً سانحة ينبغى استثمارها، كمصدر للاستثمارات الأجنبية، وكمورد للنفط، وسوق رائجة أمام منتجاتها.[3]، وكمانح للقروض التنموية والمساعدات الإنسانية.

لذا تبدو الحاجة الماسة للتنسيق المصرى المكثف مع تلك الدول، بغية الضغط على إثيوبيا، من خلال (المنح أو المنع)، لتسوية أزمة السد بطريقة عادلة، والوصول لإطار اتفاقى يقنن العلاقات المائية مع إثيوبيا مستقبلاً، كى لا تظل قضية المياه تهديداً مستمراً للدولة المصرية.

وهنا فإن جانب المنح يمكن تحقيقه عبر اقتراح مبادرة، تقضى بتقديم الدول الثلاث حوافز تجارية واستثمارية لإثيوبيا، وربما المساهمة فى تمويل السد، بشرط تعديل مواصفاته، بما يقلل آثاره الجانبية للحد الأدنى. على أن يقابل ذلك امتيازات تقدمها مصر لحلفائها من دول الخليج، ومنها إعطائها دوراً أكبر فى الاستثمار بمشروعات قناة السويس الجديدة، أو قطاع السياحة أو القطاع العقارى ... الخ. أما المنع فقد يتضمن (مراجعة مستوى الاستثمارات، وتعديل شروط وحجم التبادل التجارى، وإعادة النظر فى قيم المساعدات الاقتصادية والانسانية).

لكن تظل هناك بعض التحديات التى تواجه التحرك المشترك بين مصر ودول الخليج العربية، وأهمها:

- **تراجع تيار الفكر القومى العربى رسمياً وشعبياً، منذ أن أصاب التصدع النظام الإقليمى العربى مع الغزو العراقى للكويت عام1990. ويقدم ذلك أحد التفسيرات المهمة لضعف التنسيق بين مصر والدول العربية فى معالجة أزمة السد، وغلبة التحركات الفردية، ذات المنظور القطرى**

([1]) انظر حوار السفير الإثيوبى عبد القادر رسقوا صالح، **لجريدة الخليج الإماراتية**، بتاريخ 3 أكتوبر2014. وانظر أيضاً: أمينة العربمى. **مرجع سبق ذكره.**

([2]) قدم هذا الصندوق قروضاً لإثيوبيا بلغت قيمتها نحو120 مليون دولار، منذ عام 1996، وذلك لتنمية إقليم أوروميا، من خلال ربطه بالعاصمة، وإنشاء الطرق وتطوير مطار أديس أبابا، وتمديد شبكة الكهرباء الوطنية، لتصل إلى إقليم العفر.. الخ. انظر: د. أميرة محمد عبد الحليم، " حالة الاستثمارات الخليجية الزراعية فى حوض النيل "، فى د. كرم الصاوى باز وآخرون، **م.س.ذ**، ص ص 258-259.

([3]) جاءت إثيوبيا فى المرتبة الثامنة والعشرين على المستوى الأفريقى عام 2011 من حيث قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبى المباشر. محمود زكريا، **م.س.ذ**، ص118.

الضيق، وعدم تبلور رؤية مشتركة حول كيفية التعاطى الجماعى مع إثيوبيا من منظور الأمن القومى العربى.

- **إن حركة التجارة والقروض والمساعدات التنموية الخليجية نحو إثيوبيا لم تتأثر بأزمة السد. بل إن دولاً عربية عديدة أضحت تركز على آلية المساعدات التنموية والإنسانية للنفاذ للداخل الإثيوبى، وتحقيق مصالحها الوطنية، دون اكتراث بالمصالح القومية العربية. وهنا يبرز دور المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا (باديا)، والصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية فى تقديم القروض والمنح لإثيوبيا، بما فى ذلك قطاع الطاقة، التى تحولها إثيوبيا لصالح إنشاء لسد.**
- **توسع بعض دول الخليج العربى فى الاستثمار بقطاع الزراعة فى إثيوبيا، بما يتطلبه ذلك من زيادة كبيرة فى استهلاك المياه، دون التنسيق مع دولتى المصب.[1] حتى أن بعض الدول العربية شجعت إثيوبيا صراحة على المضى قدماً فى إنشاء السد، مما أغرى إثيوبيا بالإعلان عن أنها بصدد توقيع اتفاقيات مع دول عربية لبيع كهرباء سد النهضة اعتبارا من عام 2017.**
- **وجود العديد من الملفات الخلافية بين مصر وبعض دول الخليج العربية، ومنها على سبيل المثال الخلاف فى الرؤية المصرية– السعودية إزاء الصراع فى سوريا.**

بالرغم من ذلك، تبدو أهمية التمسك المصرى بالتواصل مع الدول الثلاث لتسوية أزمة السد، نظراً لتأثيرها الكبير فى القرار الإثيوبى، وكذا لأن الملفات الخلافية بين مصر والسعودية لا تمثل خلافات هيكلية بين الدولتين، بقدر ما تعكس تبايناً فى وجهات النظر بشأن بعض الملفات، يقابله تعاون وتنسيق فى ملفات أخرى. وهو أمر معتاد فى العلاقات الدولية. كما أن اعتبارات الأمن القومى العربى، وضرورات التنسيق فى مواجهة المخططات الأمريكية الغربية يوجب تجاوز الخلافات والعمل المشترك.[2]

([1]) أكدت السعودية استعدادها لشراء المياه من أى دولة راغبة فى بيع أو استثمار ما لديها من فوائض مائية. وهنا عرض رئيس الوزراء الإثيوبى السابق زيناوى تخصيص مليونى هكتار من الأراضى الزراعية بولايتى أمهرة وأوروميا للمستثمرين السعوديين، مما شجعهم على الاستثمار بقطاعات الإنتاج الزراعى، خاصة زراعة الأرز، والقمح، والشعير، وقصب السكر، حيث يستثمر السعوديون فى نحو مليون هكتار من إجمالى 1,7 مليون هكتار تستثمرها السعودية بالخارج. لذا تم تأسيس جمعية للمستثمرين السعوديين فى إثيوبيا.

([2]) ومن أبرز تلك المخططات قانون جاستا "العدالة ضد رعاة الإرهاب" Justice Against Sponsors of Terrorism Act الصادر عام 2016، والذى يمثل ابتزازاً أمريكياً للسعودية، بهدف إجبارها على دفع تعويضات مالية لضحايا الإرهاب.

ب- دعم التيار الرافض لإنشاء السد:

بالرغم من التعبئة الشعبية المكثفة التى تمارسها إثيوبيا لضمان دعم مواطنيها لإنشاء السد، لا تزال هناك أصوات معارضة للسد، خاصة فى إقليم بنى شنقول-قمز (موقع إنشاء السد)، وفى إقليم أوروميا.

ففى بنى شنقول- قمز يرفض معظم المواطنين إقامة السد بمواصفاته المعلن عنها، خاصة أن اللحكومة لم تأخذ رأيهم فى الاعتبار، مما دفعهم لتوجيه إنذار بذلك للحكومة الإثيوبية وشركة سالينى المنفذة للمشروع، وذلك بسبب تخوفهم من أربعة أمور على الأقل هى:

- **إهدار الثروات المعدنية بالإقليم، وأهمها الذهب والنحاس الزنك والرصاص.**
- **إغراق نحو40 كم2 من مساحة الإقليم، وهو أمر يخشاه المواطنون، الذين تسود بينهم معتقدات تقليدية تتعلق بالخوف الشديد من البحر.[1]**
- **تهجير الآلاف من أبناء الإقليم، مثلما حدث مع أبناء عمومتهم (جماعة البرتا بالسودان)، الذين تم تهجيرهم بعد تعليه سد الروصيرص. وقد ازدادت مخاوف مواطنى الإقليم من ذلك بعدما خفضت الحكومة عددهم من 3 مليون نسمة إلى671 ألف فقط، وفقاً لتعداد عام 2007، تمهيداً لتهجيرهم للسودان، خاصة ولاية النيل الأزرق، كموطن طبيعى لهم، وإعادة توطين جماعات إثيوبية أخرى بدلاً منهم.[2]**
- **عدم إمكانية إقامة مشروعات زراعية فى منطقة السد، نظراً لطبيعتها الطبوغرافية، وهو ما يناقض تصريحات الحكومة الإثيوبية بأن السد سوف يدعم النشاط الزراعى بالإقليم. كما أن فرص التوظيف التى يوفرها السد هى فرص مؤقتة سوف تنتهى بعد اكتمال البناء.[3]**

هنا تبدو أهمية التواصل المصرى مع جهات التمويل الدولية، وأدوات الإعلام، لإيصال أصوات هؤلاء الرافضين للمشروع إلى العالم، وبيان مخاطر السد على حياتهم. إذ أن حجم التخزين الكبير للمياه، من شأنه زيادة النشاط الزلزالى بمنطقة السد، ذات الطبيعة الصخرية، خاصة مع وجود سوابق لمشروعات إثيوبية تعرضت للتصدع والانهيار. وأهمها سد تيكيزى على نهر عطبره، وسد جليجل جيب الثانى، الذى إنهار جزء كبير منه فى يناير2010، بعد ارتطام الكتل الصخرية به.

([1]) يطلق بنو شنقول اسم البحر على جمع المجارى والروافد المائية التى تمر بأراضيهم، بما فيها النيل الأزرق، الذى تتمحور نظرتهم إليه حول فكرة التقدير، النابع من الخوف من المخاطر التى قد تلحق بهم بسبب تقلباته وفيضانه. نتيجة انظر: سحر محمد غراب، **بنو شنقول: شعب على الحدود السودانية الإثيوبية** (القاهرة: مركز البحوث العربية والأفريقية، ط1، 2015) ص 140 وما بعدها.

([2]) **المرجع السابق**، ص55.

([3]) International Revirs Network, Report Titled: 5 Myths Surround the Grand Ethiopian Renaissance Dam, **Op.Cit**.

إن ذلك من شأنه أن يسهم فى عرقلة تمويل السد، باعتبار أن موافقة السكان المحليين على إنشاء المشروعات المائية تعتبر شرطاً لازماً لجذب التمويل الخارجى. وقد سبق لبعض جهات التمويل رفض المساهمة فى إنشاء المشروعات المائية الإثيوبية، نتيجة لرفض المواطنين لها، حيث سحب بنك الاستثمار الأوروبى تمويل سد جليجل جيب الثالث عام 2009، إثر حملات الرفض التضامنية التى شنتها: منظمة حقوق السكان الأصليين بإثيوبيا، ومنظمة أصدقاء بحيرة توركانا، ومنظمات المجتمع المدنى بكينيا، والبرنامج الأفريقى للأنهار الدولية.[1]

ت- إنهاك النظام الإثيوبى فى مواجهة المعارضة:

تكمن فلسفة هذا التوجه فى تحقيق التوازن بين المسار التعاونى مع دول منابع النيل، ورفع تكلفة الإضرار بالمصالح المائية المصرية، مع إجبار إثيوبيا على الانشغال بمشكلات الداخل على حساب التوسع فى إنشاء السدود.

تعانى إثيوبياً تاريخيا من عدم قدرة حكوماتها على تحقيق الاندماج الوطنى بين الجماعات الإثنية التى تقطنها. إذ تشكلت الإمبراطورية الإثيوبية عبر سيطرة جماعة الأمهرة عسكرياً على أراضى الجماعات الإثنية الأخرى. فلم يكن هناك مجال للتفاعل السلمى بين تلك الجماعات، بما يسمح ببلورة هوية وطنية جامعة بينهم.[2] لذا ظلت المشكلة القومية محوراً لتهديد الأمن والسلامة الإقليمية للدولة.

وقد سعى النظام الإثيوبى لوضع حد تلك المشكلة، فأقر الدستور الصادر عام 1995 الأخذ بنظام "الفيدرالية الإثنية"، فتم تقسيم البلاد لتسع ولايات، بخلاف العاصمة، بحيث تسمى كل ولاية باسم الجماعة الإثنية الأساسية التى تقطنها[3]، وأن تحصل الولايات على حقوق متساوية، تمنحها

([1]) د. نادر نور الدين، مصر ودول منابع النيل: الحياة والمياه ... ، **م.س.ذ**، ص ص 352-353. وانظر أيضاً:
The Africa Report, " Ethiopia's dams bring rebirth and power to East Africa " , 2 November 2012. Paris France, www.theafricareport.com/East-Horn-Africa/

([2]) تضم إثيوبيا نحو 85 جماعة إثنية. أكبرها عدداً جماعة الأورومو (35-40%) من السكان، وأكثرها تحكماً فى السلطة جماعة الأمهرة (27%)، التى تسيطر تاريخياً على الحكم والسياسة بالبلاد. وهناك جماعات أخرى مثل التجراى (7%)، والصوماليون (6%)، والعفر (4%). ويدين الإثيوبيون بديانات عديدة أهمها: الإسلام (55%)، والمسيحية (35%)، والديانات التقليدية (8%). وتعتبر الأمهرية هى اللغة الرسمية للدولة، ولكن تستخدم معها لغات عديدة أخرى.

([3]) الولايات التسع هى: تيجراى، العفر، أمهرا، أوروميا، أوجادين، بنى شنقول قمز، جامبيلا، هرر، ولاية الأمم والقوميات والشعوب الجنوبية.

قدراً من الاستقلالية، تشمل تحديد لغة الإدارة والتعليم، وتطوير نظام للحكم الذاتى، وصولاً لمنح الجماعات "حق تقرير المصير"، بموجب المادة 39 من الدستور.[1]

أدى ذلك لتنامى مطالب الجماعات المضطهدة بالانفصال عن الدولة المركزية، وتكوين عدد كبير من الأحزاب ذات المرجعية الإثنية، وتراجع الأحزاب ذات التوجهات الوطنية.[2] وهو ما يزعج النظام الإثيوبى، فى ظل التجارب السابقة، التى أطاحت خلالها المعارضة بنظامى هيلاسيلاسى عام 1974، ومنجستو هيلاميريام عام 1991.[3]

هنا يمكن لمصر التواصل مع حركات المعارضة الإثيوبية، ودعمها سياسياً وعسكرياً، بما قد ينهك الدولة الإثيوبية، ويغرقها فى مشكلاتها الداخلية، ويصرفها عن السعى لتحقيق المكانة الإقليمية التى تطمح إليها، عبر بناء السدود على نهر النيل. وبالرغم من تعدد حركات المعارضة السياسية والمسلحة [4]، إلا أنه يفضل التعامل مع الحركات الثلاث الآتية:

<u>- حركة تحرير بنى شنقول:</u>

نشأت هذه الحركة فى إقليم بنى شنقول- قمز. ويتزعمها السفير يوسف حامد من منفاه فى استراليا. وهى تناضل منذ 1962 ضد ما تعتبره احتلالاً إثيوبياً لإقليمها [5]، خاصة فى ظل ما يعانيه الإقليم من تهميش وفقر، وحرمان من المشاركة السياسية.[6]

([1]) هناك شروط للحصول على حق تقرير المصير أهمها: موافقة ثلثى أعضاء المجلس التشريعى للولاية المطالبة بحق تقرير المصير، وتنظيم الحكومة الفيدرالية لاستفتاء عام على مستوى الدولة، خلال ثلاث سنوات من صدور قرار المجلس التشريعى للولاية، وموافقة أغلبية المشاركين فى الاستفتاء.

([2]) من بين 44 حزباً خاضت الانتخابات البرلمانية عام 2010 كان هناك حزب واحد فقط ذو توجه وطنى، بينما كانت كل الأحزاب الأخرى ذات طبيعة إثنية.

([3]) د. أحمد أمل، " الديموقراطة الثورة والنظام الحزبى الإثيوبى منذ 1991"، **مجلة الشئون الأفريقية** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقة، المجلد الثانى، ع8، أكتوبر 2014) ص ص 3-6.

([4]) هناك أيضاً " جبهة تحرير العفر"، التى أسسها السلطان على مرح حنفاده عام 1975. لكن توجد بعض القيود فى التنسيق المصرى معها أهمها: صغر حجم العفر بإثيوبيا، وضعف تأثيرهم (4% من السكان)، بالإضافة لما قد يثيره ذلك من حساسيات لدى اريتريا وجيبوتى. إذ توجد امتدادت للعفر بالدولتين. كما توجد جبهة لتحرير العفر الاريتريين، تسمى " التنظيم الديموقراطى لعفر البحر الأحمر"، بقيادة إبراهيم هارون، والتى تخوض صراعاً مسلحاً ضد النظام الإريترى لتقرير المصير.

([5]) تقدر مساحة إقليم بنى شنقول بحوالى 250 ألف كم2. ويبلغ عدد سكانه نحو3 ملايين نسمة. وتقدر نسبة المسلمين فيه ب92% من السكان. وينتمى شعب بنى شنقول لأصول عربية سودانية. وكان الإقليم يقع تحت سيطرة الدولة المصرية فى عهد محمد على وأسرته، قبل خضوعه للاحتلال البريطانى، حيث أجرت بريطانيا الإقليم للإمبراطور الحبشى منليك الثانى عام 1898 لمدة 25 سنة، قبل أن تمنحه الإقليم مقابل تأمين تدفق مياه النيل الأزرق.

([6]) من مظاهر تهميش الحكومة الإثيوبية لجماعة بنى شنقول إطلاق اسم (بنى شنقول-قمز) على الإقليم الذى يعيشون فيه، حيث يأخذ كل إقليم بإثيوبيا اسمه من الجماعة الإثنية الكبيرة التى تقطنه. وبالرغم من أن بنى شنقول هم=

- جبهة تحرير أورومو: (Oromo Liberation Front - OLF)

يعانى شعب أورومو تاريخياً من الازدراء العنصرى والتهمش السياسى على يد نظم الحكم الإثيوبية التى يهيمن عليها الأمهرة والتيجراى.[1] لذا تكونت تنظيمات أورومية سياسية ومسلحة، بهدف الاستقلال عن إثيوبيا، أهمها جبهة تحرير أورومو[2]، التى نجحت فى توحيد حركات المعارضة الأورومية فى إطار (القوى المتحدة لتحرير أوروميا). كما تمكنت من تجميع أغلب قوى المعارضة فى تحالف أكبر يسمى (التحالف من أجل الحرية والديموقراطية) منذ عام 2006. لذا تبدو أهمية التواصل مع جبهة تحرير أورومو، خاصة أن أديس أبابا تقع ضمن نطاق ولاية أوروميا، بما يتيح للجبهة قدرة أكبر على التأثير.

- الجبهة الوطنية لتحرير أوجادين:

تشكلت الجبهة عام 1984. ويقودها محمد عمر عثمان، القائد السابق للأسطول الصومالى، حيث تخوض صراعاً مسلحاً ضد النظام الإثيوبى منذ 1995 بهدف الاستقلال عن الدولة [3]، وهو الصراع الذى اشتدت وطأته إثر اكتشاف النفط بالإقليم.[4] وقد سعى النظام الإثيوبى للوصول لتسوية تفاوضيه مع الجبهة. لكن المفاوضات وصلت لطريق مسدود فى أكتوبر2012، مما دفع الجبهة لمواصلها نضالها المسلح.[5]

=الجماعة الأكبر عدداً بالإقليم، لكن الحكومة أضافت اسم قمز للإقليم، رغم أنها تمثل الجماعة الثالثة من حيث الوزن العددى بالإقليم.

(1) أطلق الأمهرة على الأورومو اسم الجالا، تعبيراً عن الاحتقار. وبلغ الأمر حد التشكيك فى آدمية من ينتمى للأورومو. انظر: شيرين مبارك، **هيلاسيلاسى والقضية القومية فى إثيوبيا 1930-1974**، رسالة دكتوراه، قسم التاريخ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 2015، ص ص 217-218.

(2) Asafa Jalata, "The Oromo, Change a Cotinuity I Ethiopian Colonial Politics",**OP.Cit.**,P.18.

(3) الجبهة الوطنية لتحرير أوجادين هى امتداد لجبهة تحرير الصومال الغربى، التى نشأت بمقديشيو عام 1960، ثم نشطت فى أوجادين عام 1963، وكثفت نضالها المسلح ضد النظام الإثيوبى منذ 1976. لكنها تفككت إثر هزيمتها أمام إثيوبيا، بعدما تلقت الأخيرة دعماً من الاتحاد السوفييتى.

(4) كان إقليم أوجادين يقع ضمن الأراضى الصومالية، قبل أن تقتطعه الحبشة، بموجب اتفاقها مع بريطانيا فى مايو1897. وقد خاضت الصومال مواجهات مسلحة ضد إثيوبيا لاستعادة الإقليم، قبل تنازلها عنه ضمنياً باعترافها بحدودها مع إثيوبيا. انظر: محمد إبراهيم عبدى عبد الله، **مشكلة الصومال الغربى وأثرها عل العلاقات العربية الأفريقية** (القاهرة: دار الفكر العربى، ط1، 2010) ص ص8-9.

(5) لذا تحرص إثيوبيا على تقسيم الصومال إلى دويلات أو إيجاد نظام ضعيف بها، قائم على توازنات هشة، بما يجعل درجة اعتمادها على إثيوبيا كبيرة، فلا تطالب باستعادة أوجادين.

3- التأثير على توازنات القوى بالقرن الأفريقى:

تدور حركة السياسة الخارجية الإثيوبية عبر عدد من دوائر الحركة. أهمها " دائرة القرن الأفريقى"، باعتبارها الدائرة وثيقة الصلة بالأمن القومى الإثيوبى، وكذا لارتباطها المباشر بالدور الإقليمى القائد الذى تطمح إليه إثيوبيا. وإلى جانبها توجد دوائر أخرى هى: حوض النيل، والبحيرات العظمى، والتجمعات الإقليمية الأفريقية، والشرق الأوسط.

تسعى إثيوبيا لتحقيق مصالحها الوطنية فى إطار الدوائر سالفة الذكر، والتى تتضمن بترتيب أهميتها: الحفاظ على وحدة الدولة وسلامتها الإقليمية، وتأمين منفذ مباشر على البحار، والاستفادة من مواردها المائية، وتحقيق التنمية الاقتصادية، وتدعيم دورها كقوة إقليمية، بما يتناسب مع ميراثها التاريخى والحضارى.

هنا تبدو أهمية التأثير المصرى على المصالح الإثيوبية بالقرن الأفريقى، وذلك بالتحرك على عدد من المحاور الأساسية هى:

أ- التنسيق مع اريتريا:

بالرغم من أن اريتريا ليس بوسعها مواجهة إثيوبيا عبر حروب طويلة الأمد ومتعددة الجبهات، نظراً لفارق التوازن العسكرى والمقدرات القومية بينهما. وأنه لا يعقل أنها ستحارب إثيوبيا بالوكالة عن مصر، لكنها تظل بمثابة "الشوكة القوية" القادرة على إرباك الحسابات الإثيوبية، بما تملكه من جيش قادر على الردع، وجبهة بحرية على البحر الأحمر طولها 1159، وتاريخ طويل من العداء مع إثيوبيا، منذ الكفاح المسلح لأجل الاستقلال (1961-1993)، ثم النزاع الحدودى، الذى اندلع عام 1998، والذى لا تزال آثاره قائمة على طول الحدود بين الدولتين، والتى يبلغ طولها 1033 كم. لذا تبدو أهمية التنسيق المصرى الاريترى بشكل عاجل من خلال الآتى:

- **تطوير العلاقات السياسية، بما يتيح صياغة رؤية مصرية اريترية مشتركة بشأن القضايا محل الاهتمام، خاصة قضايا الصومال والسودان واليمن.[1]**
- **إنشاء آلية للأمن الإقليمى فى البحر الأحمر، على محور "عربى أفريقى"، يتضمن تشكيل قوات مشتركة، وإنشاء مركز لمكافحة الإرهاب، ودعم التعاون الاستخباراتى، وإجراء المناورات العسكرية.**
- **زيادة حجم التبادل التجارى، وزيادة عدد المشروعات الاستثمارية المصرية باريتريا.**
- **حث اريتريا على التقدم بشكوى ضد إثيوبيا أمام مجلس الأمن الدولى، وذلك لتنفيذ حكم التحكيم بشأن النزاع الحدودى بينهما، مع حشد تأييد الاتحاد الأفريقى لذلك التوجه.**
- **مساندة اريتريا من أجل رفع العقوبات المفروضة عليها من جانب مجلس الأمن الدولى.**

([1]) ومن المقترحات فى هذا الصدد: رفع مستوى اللجنة المشتركة بين الدولتين للمستوى الرئاسى، بدلاً من مستوى وزير الخارجية، وتطوير آلية للتنسيق المشترك تعقد قبيل مؤتمرات قمة الاتحاد الأفريقى وكوميسا على غرار الآلية الموجودة بين مصر والجزائر، والتوسط بين النظام الاريترى والتنظيمات السياسية المعارضة لنظام أفورقى، دون التدخل فى الشئون الداخلية للاريتريين.

لكن تجدر الإشارة إلى أن الدعم الإريترى لمصر مرهون باستمرار الوضع الراهن المتأزم للعلاقات الاريترية الإثيوبية، حيث إن تسوية النزاع الحدودى بين الدولتين، سوف يمهد لتطبيع العلاقات، وربما يحرك الموقف الاريترى من (الدعم) لمصر إلى (الحياد)، بما يؤثر فى الخيارات المتاحة أمام مصر لمواجهة الأزمة.

ب- الانخراط الفاعل فى جهود المصالحة بالصومال:

تمثل الصومال ميداناً فسيحاً ترتع فيه إثيوبيا بمخططاتها بدون ضغوط، وبدعم قوى من قطر وتركيا والسودان. وتنبع أهمية الانخراط المصرى فى تسوية الصراع وتحقيق المصالحة بالصومال لكونه يمثل ضغطاً قوياً للغاية على إثيوبيا، التى تستخدم الموانئ الصومالية على خليج عدن، خاصة مينائى بوصاصو وبربرة، والتى تتخوف من عودة الاستقرار للصومال، وتأسيس حكومة مركزية قوية بها، بما يمكنها استعادة وحدة الدولة، ويحفز الصوماليين بأوجادين على المطالبة بالانضمام للصومال الكبير بأقاليمه الخمسة، مثلما كان الحال قبل اقتطاع إثيوبيا للإقليم وضمه إليها.

ولعل إعادة افتتاح السفارة المصرية بمقديشيو، بعدما ظلت لسنوات تعمل من نيروبى، وزيارة الرئيس الصومالى حسن شيخ محمود لمصر فى ديسمبر 2014 يمثل مقدمة مهمة لدور مصرى فاعل بالصومال. وهنا يمكن لمصر المشاركة فى دعم بعثة الاتحاد الأفريقى بالصومال " أميصوم"، وذلك بتقديم الدعم اللوجيستى، أو إرسال مراقبين عسكريين، دون إرسال قوات عسكرية، حتى لا تصبح تصبح هدفاً لهجمات المعارضة الصومالية.

ت- تدعيم الوجود المصرى فى جيبوتى:

تمثل جيبوتى المنفذ البحرى الأساسى أمام التجارة الإثيوبية، حيث يمر 90% من الصادرات والواردات الإثيوبية عبر موانئها على خليج عدن ومضيق باب المندب. وتعتبر رسوم المرور التى تحصلها جيبوتى من هذه التجارة من أهم مصادر دخلها القومى.[1]

لذا تبدو أهمية إيجاد موطئ قدم لمصر فى جيبوتى، لمزاحمة النفوذ الإثيوبى فيها، سواء من خلال الدولة أو القطاع الخاص، خاصة أن الحكومة الجيبوتية اتجهت منذ عام 1996 نحو سياسة الخصخصة، فيما يتعلق بإدارة وتطوير الموانئ.

لكن تظل هناك ثلاث تحديات أساسية تعوق التنسيق المصرى مع جيبوتى أهمها: الاتفاقات الموقعة بين جيبوتى وإثيوبيا، والتى يصعب قانونياً التنصل منها، خاصة أنها نقلت العلاقات الاقتصادية بين الدولتين نقلة نوعية. بالإضافة لحرص جيبوتى على ألا تكون طرفاً فى الصراعات

([1]) وقعت إثيوبيا وجيبوتى اتفاقاً فى أبريل 2002، يمنح إثيوبيا فرصة دائمة للوصول للبحر عبر ميناء جيبوتى، مع الاستفادة من خدمات المرور والشحن والتخزين، بالإضافة لتمتع الرعايا الإثيوبيين بالحصانات والامتيازات اللازمة داخل جيبوتى، وإنشاء قسم خاص لمتابعة الأنشطة الإثيوبية بميناء جيبوتى، والتزام هيئة ميناء جيبوتى بإبلاغ إثيوبيا بأى زيادة فى رسوم استخدام الميناء والخدمات الأخرى قبل إقرارها بستين يوماً على الأقل.

الإقليمية بالقرن الأفريقى، خاصة بعدما انعكس النزاع الحدودى الإثيوبى– الإريترى على علاقتها باريتريا، للدرجة التى أدت لقطع العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين عام 1998، بسبب دور جيبوتى فى إيصال الأسلحة لإثيوبيا عبر ميناء جيبوتى. فضلاً عن وجود العديد من القواعد العسكرية الأجنبية بجيبوتى[1]، وتمركز قوات التحالف الدولى لمواجهة اختطاف السفن فى خليج عدن.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن ما ينطبق على جيبوتى ينطبق أيضاً على اليمن، مع اختلاف المعطيات، حيث يصعب التنسيق مع اليمن حالياً، فى ظل انغماسها فى مواجهة الحوثين المدعومين من إيران، وتنامى الحراك الجنوبى، المطالب بانفصال الجنوب اليمنى، وتقسيم البلاد، لتصبح اليمن غير مؤهلة فى الوقت الراهن للقيام بدور خارجى فاعل من أى نوع.

4- التنسيق مع دول حوض النيل الاستوائى:

تعتبر جنوب السودان والكونغو الديموقراطة أبرز الدول فى هذا الصدد. فالدولتان لم توقعا بعد على اتفاق عنتيبى. وكلاهما يمكنه دعم القدرات المصرية فى مجال تأمين المياه، وإنتاج الطاقة، بما يسهم فى إرباك الحسابات الإثيوبية، ويخفف الضغط الواقع على عاتق المفاوض المصرى.

أ- جنوب السودان:

تحتل دولة الجنوب أهمية استراتيجية كبيرة فى حوض النيل، قياساً بمواردها المائية، ومساحة حوض النيل فيها، والتى تقدر ب45% من إجمالى حوض النيل[2]، والمشروعات الممكنة لاستقطاب الفواقد المائية، وموقعها كرابط بين حوض النيل الشرقى وحوض النيل الجنوبى.

هنا يجدر التركيز على أمرين: أولهما تحويل جنوب السودان من حلقة اتصال بين حوض النيل الشرقى والجنوبى إلى منطقة عازلة بينهما. والثانى هو إقناع الجنوبيين بجدوى إقامة مشروعات استقطاب الفواقد المائية، باعتبار أنها ستحقق مصالح الجميع.[3]

([1]) ومن أهمها القاعدة الفرنسية (3000 جندى)، والتى تعد الأكبر بالنسبة للقواعد الفرنسية بأفريقيا، حيث يعتمد اقتصاد جيبوتى على تلك القاعدة، التى تدر عائداً سنوياً يقدر بحوالى 53 مليون دولار سنوياً. وكذا القواعد الأمريكية والصينية، واليابانية.

([2]) تسيطر جنوب السودان على المستجمع الأوسط من الأمطار الذى يسقط على بحر الغزال (544 مليار م3 سنوياً). كما تسيطر على الإيراد المائى الوارد من الهضبة الاستوائية (29 مليار م3) عند مدينة ملكال الجنوبية، حيث تمر جميع روافد النيل الأبيض عبر جنوب السودان. وكذا يمر بها نهر السوباط، وهو أحد الروافد النيل الإثيوبية، والذى يغذى مصر بنحو13% من حصتها السنوية.

([3]) تعتبر جنوب السودان بمثابة (الرئة التى يمكن أن تتنفس مصر من خلالها مائياً). إذ تؤكد الدراسات إمكانية استقطاب نحو 18 مليار م3 من الفواقد المائية بالجنوب، تقسم بين مصر والسودان وجنوب السودان، وذلك من خلال ثلاثة مشروعات هى: مشروع قناة جونجلى بمرحلتيه الأولى والثانية (7 مليار م3)، ومشروع حوض بحر الغزال = =(7 مليارم3)، ومشروع مستنقعات مشار (4 مليار م3). انظر: د. ممدوح إمام عبد الحليم، " القيمة الفعلة للأمطار فى جنوب السودان"، فى د. كرم الصاوى وآخرون (محرر)، **م.س.ذ**, ص ص 118-121.

إذ يوجد تيار من القيادات السياسية والجماعات الإثنية بجنوب السودان يرى فى إقامة مشروعات استقطاب الفواقد المائية تدميراً للبيئة وللحياة الرعوية بالجنوب، ومحوراً لإثارة النزاعات القبلية.[1] كما ترتبط جنوب السودان بعلاقات خاصة بكل من الولايات المتحدة وإسرائيل، وهما الداعم الأكبر لانفصال الجنوب، مما يجعلهما أكثر اعتماداً على حكومة الجنوب فى تكثيف الضغوط على الدولة المصرية، وعدم تحريرها من ضغوط الأمن المائى على سياستها الخارجية.

هنا يمكن التنسيق مع جنوب السودان، بالربط بينها وبين مصر عبر شبكة من المصالح الاقتصادية، خاصة فى مجال الثروة الحيوانية، وتقديم المساعدات العسكرية، والمزج بين مشروعات استقطاب الفواقد المائية والمشروعات التنموية المصاحبة، التى تحتاج إليها الجنوب، كدولة حبيسة، مثل الجسور والطرق وشبكات الكهرباء والمياه، والاتصالات وغيرها، وذلك لخلق بيئة محلية مواتية وداعمة لإنشاء تلك المشروعات.[2]

ب- الكونغو الديموقراطية:

تملك الكونغو الديموقراطية وحدها زهاء 50% من قدرات الطاقة المائية فى أفريقيا.[3] لذا فإن التعاون المصرى الكونغولى فى مجال الربط الكهربائى، وتصدير الكهرباء بأسعار تنافسية من الكونغو الديموقراطية لأوروبا عبر مصر، يمكن أن يفوت الفرصة على المخططات الإثيوبية للتوسع فى إنشاء السدود، وتصدير الكهرباء.[4]

وهنا تبدو أهمية تفعيل مشروعات "انجا3" و"إنجا العظيم"، بالكونغو الديموقراطية، بطاقة 4500 ميجاوات، و39000 ميجاوات على الترتيب، لتكتمل مشروعات مجمع انجا، ليصبح أكبر مرفق لتوليد

([1])Daniel Doran, **The Jonglei Project Area: A Case study on water Security In Southern Sudan**, A Thesis Presented to Peace Operations Training Institute , USA, June 2009. pp.45-47.

([2]) بدأ هذا التوجه بالفعل مع قيام مصر بإعداد دراسة جدوى لإقامة سد متعدد الأغراض بمدينة واو بجنوب السودان، فى فبراير 2015. انظر: د. زكى البحيرى، **م.س.ذ**، ص694.

([3]) د. محمد مصطفى الخياط، " المياه وتوليد الكهرباء: مشروعات إقليمية"، **السياسة الدولية**، ع181، يوليو 2010، ص 127.

([4]) هناك بالفعل محاولات لإجراء دراسات جدوى للربط الكهربائى بين مجمع انجا الكونغولى والسد العالى بمصر، بتمويل من بنك التنمية الأفريقى. انظر: د. عبد الملك عودة، **م.س.ذ**، ص 61.

الكهرباء بالقارة الأفريقية والعالم[1]، بما يحقق المصالح المشتركة لمصر والكونغو الديموقراطية، خاصة أن هناك مسارين لهذا المشروع يمران بالقاهرة.[2]

5- التواصل مع المجتمع الدولى:

أ- تكوين جماعة ضغط مصرية:

هنا تبدو أهمية تكوين جماعة ضغط مصرية، لحشد الضغط الدولى على إثيوبيا، بحيث تضم نخبة من المتخصصين فى قضايا المياه، بأبعادها المختلفة، السياسية، والقانونية، والبيئية، والجيولوجية... الخ، وذلك بهدف عرض الموقف المصرى العادل من قضية سد النهضة على الرأى العام والمختصين ودوائر صنع القرار بالعواصم العالمية.

ومن المهم أيضاً أن تتواصل جماعة الضغط المصرية مع بعض الجهات وأهمها: الدول المانحة، وذلك لتبصيرها بأثر عدم الاستقرار بحوض النيل على الاستثمار الأجنبى. وكذا اليونيسكو، لإبراز الآثار الوخيمة لاحتمالات انهيار سد النهضة على الآثار المصرية بمحافظة الأقصر تحديداً. مع التواصل مع مراكز الأبحاث والجامعات ومنظمات المجتمع المدنى، من خلال المؤتمرات والندوات والمحاضرات والبرامج الإعلامية، ...الخ. على أن يواكب ذلك ضغوط شعبية فى شكل تظاهرات سلمية ومنشورات للتوعية من جانب الروابط والجاليات المصرية فى الخارج.

ب- الضغط على الدول المحرضة لإثيوبيا:

تأتى على رأس تلك الدول إسرائيل وقطر وتركيا. ويمكن لمصر الضغط عليها عن طريق خفض مستوى التمثيل الدبلوماسى، ومراجعة الاتفاقيات الاقتصادية، وتوجيه المنظمات الحقوقية إلى رفع دعاوى للتحقيق فى ملفات من قبيل دفن الأسرى المصريين أحياء، واغتيال عناصر الأمن المصرى فى المناطق الحدودية مع فلسطين، وتمويل الإرهاب، والاتجار غير المشروع بالآثار. كما تبدو أهمية التنسيق المصرى مع الصين، التى تدعم بنوكها الخاصة إنشاء السد مالياً، وإيطاليا التى تتبعها شركة سالينى المنفذة للسد.

ت- التنسيق مع الدول الملتزمة بالقانون الدولى:

يتعين على مصر أيضاً استثمار علاقاتها المتميزة بالدول التى تتمسك بمبدأ الاستخدام المنصف والمعقول لمياه الأنهار الدولية،[1]، والتى تحترم مبادئ القانون الدولى فى هذا الصدد،

([1])**The Africa Report**, "Grand Inga: The ultimate African power project ", 2 November 2012. www.theafricareport.com/.

([2]) يبلغ طول شبكة الربط الكهربائى بن انجا والقاهرة نحو 5300 كم. وتقدر التكلفة المتوسطة لإنتاج الكهرباء من هذا المشروع ب 3.5 سنت/كيلو وات ساعة، وهى تكلفة مقبولة اقتصاديا، بالقياس إلى المسارات الطويلة لخطوط النقل. انظر: د. محمد مصطفى الخياط، **م.س.ذ**، ص ص 127-128.

خاصة فرنسا وسويسرا وألمانيا، حيث عرضت ألمانيا بالفعل التوسط لتسوية الأزمة. وهذا من شأنه أن يسهم فى خلق نوع من التوازن مع الموقف الأمريكى الداعم لإثيوبيا.

6- المسار العسكرى:

يعنى هذا المسار تدمير السد عن طريق القوة المسلحة. ويمثل هذا المسار أكثر البدائل تكلفة، وذلك فى ضوء الاعتبارات الستة الآتية:

أ- يقتضى إعمال الخيار العسكرى التنسيق المصرى مع دول الجوار الإثيوبى، وهو أمر ليس باليسير فى ظل تمركز القوات الدولية والقواعد العسكرية الأجنبية بإقليم القرن الأفريقى.

ب-إن المجتمع الدولى لن يقبل بتوجيه ضربة عسكرية للسد، فى ظل مشاركة شركات دولية فى الإنشاءات، ووجود اتفاقيات للتعاون الدفاعى بين إثيوبيا وبعض الدول الأخرى مثل تركيا وإسرائيل والسودان.

ت- سوف يؤدى تدمير السد لإثارة الرأى العام الأفريقى ضد مصر. وربما تتحالف دول منابع النيل فى مواجهتها، فترفض التعاون معها مستقبلاً، خاصة بالنسبة لمشروعات استقطاب الفواقد المائية، مع السعى لعزل مصر، باستكمال التصديق على اتفاقية عنتيبى، والتى صادقت عليها ثلاث دول حتى الآن، وهى إثيوبيا وتنزانيا ورواندا.

ث-احتمالية اتخاذ إجراء عقابى ضد مصر فى مجلس الأمن الدولى، وكذا تجميد عضويتها فى الاتحاد الأفريقى، باعتبار أن اللجوء للقوة المسلحة يتناقض مع القانون الدولى ومبادئ الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقى.

ج-إن ضرب السد يتطلب التنفيذ قبل ملء بحيرة السد، والمتوقع حدوثه مع موسم الفيضان فى صيف 2018، لأن التنفيذ بعد الملء سيؤدى لغرق الأراضى فى محيط السد، وفى السودان، التى يحتمل أن تتضرر بعض مشروعاتها المائية، وأهمها سد الروصيروص. وهى مسئولية دولية باهظة التكلفة بالنسبة لمصر.

ح-إن الخيار العسكرى يعنى " تأجيل المشكلة وليس حلها". فهو يجنب مصر كثيراً من الأضرار المحتملة لإنشاء السد فى الوقت الراهن. لكنه لا يوفر حلاً كافياً لضمان الأمن المائئ المصرى مستقبلاً.[2]

([1]) تمسكت فرنسا بمبدأ الاستخدام المنصف والمعقول خلال صياغة اتفاقية قانون الأمم المتحدة للعام 1997، بشأن استخدام المجارى المائية الدولية في غير الأغراض الملاحية. مؤكدة أنها لا تعنى تجاوز الحقوق التاريخية المكتسبة، وذلك للحفاظ على حقوقها المكتسبة تجاه هولندا.

([2]) لمزيد من التفصيلات بشأن القيود على استخدام البديل العسكرى انظر:

Jack Di Nunzio, **Op.Cit**.

بالرغم من ذلك تبدو أهمية الاستعداد المكثف لإعمال هذا الخيار، وذلك كملاذ أخير فى حال جمود المسار التفاوضى، وإخفاق كافة الضغوط السياسية والاقتصادية والإقليمية، وذلك فى ضوء الاعتبارات الآتية:

أ- إنه يتسق مع حق الدول فى "الدفاع الشرعى عن الذات"، الذى تكفله مبادئ القانون الدولى والأمم المتحدة (المادة 51 من الميثاق).

ب-إمكانية تحييد مجلس الأمن الدولى بالتنسيق مع روسيا، التى يمكنها استخدام الفيتو ضد القرارات العقابية، المحتمل اتخاذها ضد مصر.[1]

ت-إن تجميد عضوية مصر فى الاتحاد الأفريقى وعزلها إقليمياً لن يكون أكثر تكلفة من حدوث صراع داخلى بين المصريين بشأن المياه، وتعطيل خطط التنمية، وهروب الاستثمار بسبب نقص إمدادات المياه والطاقة.

خـاتمة

بعد دخول المفاوضات عامها السابع تبين أن إثيوبيا كانت هى الرابح الأكبر من المسار التفاوضى. وأنها نجحت – بمساعدة السودان- فى فرض أسلوبها على مصر، من أجل تمرير السد كأمر واقع، دون إمكانية حدوث انفراجة حقيقية فى المواقف، خاصة فى ظل استمرار " أزمة عدم الثقة" بين أطراف المفاوضات، وتمسك إثيوبيا بعدم حسم ثلاثة أمور جوهرية هى: موقفها من الحصة المائية المصرية، ونظام تشغيل السد، وموعد الملء الأول.

وحتى بعد توقيع اتفاق إعلان المبادئ فى مارس2015، والذى نص على بناء الثقة، والتنسيق بين أطرافه بشأن سياسات التشغيل والملء الأول للسد، وإلزام إثيوبيا بتقديم تعويضات مناسبة للمتضررين فى حال حدوث ضرر ذى شأن، فإن اثيوبيا استثمرت إعلان المبادئ فى تحقيق أربعة مكاسب على الأقل هى:

- **انتزاع موافقة كتابية مصرية على إنشاء السد بعدما كان يواجه مشكلة عدم الاعتراف وعدم المشروعية.**
- **إتاحة الوقت والفرص لتدبير التمويل واستكمال بناء السد دون ضغوط حقيقة، خاصة بعد تحديد المدة اللازمة لإجراء الدراسات الفنية والتوافق بشأن سياسات التشغيل بخمسة عشر شهراً.**

([1]) يرى البعض أن تنامى العلاقات المصرية الروسية منذ 2013 يؤهل روسيا لأن تكون هى الضامن الأساسى للأمن المائى المصرى. انظر: Evgeni Klauber, **Op.cit**.

- خلا إعلان المبادئ من الاعتراف بالحقوق المائية التاريخية والمكتسبة لمصر، أو اللجوء إلى التحكيم أو القضاء الدولى لتسوية الخلافات بشأن السد، مكتفياً بإمكانية التشاور والتفاوض والوساطة والتوفيق، وهى آليات سياسية تمنح إثيوبيا القدرة على المناورة، وعدم التقيد بأحكام ملزمة.
- إقرار مصر بإمكانية استخدام السد فى أغراض التنمية الاقتصادية، ربما يغرى إثيوبيا باستخدامه فى أغراض أخرى بخلاف توليد الطاقة.

فى المقابل، تراجع سقف الخيارات المتاحة أمام المفاوض المصرى بمرور الوقت. وذلك على النحو الآتى:

1- التحفظ على تنفيذ مشروع السد فى ظل عدم وجود دراسات كافية تؤكد جداوه، وتحدد إيجابياتها وسلبياته.

2- القبول بالسد كمشروع قيد الإنشاء الفعلى، بشرط الالتزام بالسعة التخزينية الأولى التى أعلنت عنها إثيوبيا، هى 14 مليار م3.

3- المطالبة بزيادة عدد سنوات ملء بحيرة السد، وزيادة عدد الفتحات بجسم السد.

4- اقتراح مشاركة البنك الدولى كوسيط فى المفاوضات.

لكن إثيوبيا أصرت على موقفها القائم على أساس التعامل مع السد كمسألة سيادية، وأنها وحدها صاحبة الحق فى تحديد مواصفات المشروع، وأن المشروع لن تكون له أضرار ذى شأن بالنسبة لأى طرف. كما رفضت جميع المقترحات المصرية، وآخرها مقترح إدخال البنك الدولى على خط الوساطة، مؤكدة إمكانية اقتراح وسطاء آخرين، دون أن تسميهم، قبل أن تتراجع عن القبول بدخول أى وسطاء بعد ذلك.

هذا الموقف يكشف عن أن مشروع السد يفوق فى أبعاده مجرد إنتاج الطاقة الكهربائية، وأنه يستهدف تحويل إثيوبيا من قوة مائية إلى قوة سياسية تتحكم فى التفاعلات على مستوى القرن الأفريقى وحوض النيل. وهو ما يفسر تمسك إثيوبيا بالجوانب الفنية والإجرائية فى المفاوضات على حساب اعتبارات الأمن المائى والقانون الدولى التى تحكم الانتفاع بموارد الأنهار الدولية.

وعلى ذلك يثبت صحة الافتراضين اللذان انطلقت منهما الدراسة. وهما أن إثيوبيا تعتبر المسئول الأكبر عن تعقيد المفاوضات، وأن المسار التفاوضى بهذه الوتيرة لن يفضى إلى تسوية حقيقية.

لذا تبدو ضرورة التحرك المصرى العاجل من أجل تطوير المسار التفاوضى، وإدخال وسطاء فاعلين على خط المفاوضات، وإعمال مسارات موازية أخرى، تشمل تقديم احتجاج قانونى، والتنسيق

مع القوى الإقليمية والدولية، بما يسهم فى خلق ضغوط قوية ومكثفة على إثيوبيا تدفعها للاستجابة للمطالب المصرية المتعلقة بتقليل الآثار السلبية المحتملة للسد.

لكن تبقى مسألة مهمة وهى ضرورة الخروج من أزمة سد النهضة بدرس مستفاد يتعلق بكيفية وضع مخطط استراتيجى لضمان الأمن المائى المصرى، يرتكز على أربعة محاور هى:

1- **الدفع فى اتجاه صياغة إطار قانونى وتنظيمى جامع، يضم دول حوض النيل، لتقنين وضبط الانتفاع بموارد النهر، وتسوية المشكلات التى قد تنشأ بين دول حوض النيل، وفقاً لأسلوب المباريات " غير الصفرية"، التى تصون مصالح الجميع.**
2- **تأمين وتعظيم الحصة المائية، وذلك بتدشين مشروعات لاستقاب الفواقد المائية بالتعاون مع دول المنابع، والتغلب نهائياً على التهديدات المرتبطة بسياسات تلك الدول، وبالمتغيرات البيئية والمناخية.**
3- **المشاركة مع دول منابع النيل فى دراسة وتنفيذ مشروعات إنتاج الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وغيرها من مصادر الطاقة المتجددة، وذلك كبديل للتوسع فى إنشاء السدود.[1]**
4- **ترشيد استخدام المياه فى مصر وتحسين كفاءتها، عبر استخدام محاصيل أقل احتياجاً للمياه، وطرق حديثة للرى أكثر توفيراً للمياه، وإقامة مشروعات زراعية مشتركة تعتمد على الزراعة المطرية فى دول حوض النيل وغيرها.**

* * * * * * * * *

([1]) دشنت دول منابع النيل بالفعل العديد من مشروعات الطاقة المتجددة، وذلك بالتعاون مع الشركات الصينية المتخصصة فى هذا المجال. ومثال ذلك مشروع بحيرة توركانا لإنتاج الطاقة من الرياح فى كينيا.